AMAN
Transparency Palestine

2021

استطلاع الرأي العام حول:
واقع الفساد ومكافحته في فلسطين

AMAN
Transparency Palestine

استطلاع الرأي العام حول:
واقع الفساد ومكافحته في فلسطين لعام 2021

كانون أول
2021

يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل لمركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية لتنفيذهم استطلاع الرأي لهذا العام، ولفريق التحليل في ائتلاف أمان الذي قام بالإشراف على الاستطلاع وتحليل البيانات واستخلاص النتائج منها والعمل على مقارنتها مع سنوات سابقة وربطها بالسياق العام في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)
في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2021. استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين لعام 2021، رام الله - فلسطين.

المحتويات

المخلص التنفيذي	5
مقدّمة	14
منهجيّة البحث	14
نتائج استطلاع الرأي العام	
1. المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلّها	16
2. تقييم المواطنين لحجم الفساد وانتشاره في فلسطين	18
2-1: مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني	18
2-2: وصف مرتكبي الفساد	19
2-3: القطاع الأكثر عرضةً للفساد	20
2-4: المؤسسات أو الهيئات الرسمية الأكثر عرضة لانتشار الفساد	21
2-5: الوزارات والهيئات الحكومية الأكثر عرضة لانتشار الفساد	23
3. جرائم الفساد في فلسطين	24
3-1: جرائم الفساد الأكثر انتشاراً	24
3-2: انتشار الأغذية والأدوية الفاسدة في العام 2021	25
3-3: الأسباب التي أدّت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال العام 2020	26
3-4: العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء	27
4. الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين	28
5. الفساد في تقديم الخدمات العامة	29
5-1: المجالات والخدمات الأكثر عرضة لانتشار الفساد خلال العام 2021	29
5-2: سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة	30
6. الواسطة في الحصول على الخدمات	31
6-1: التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة	31
6-2: الاضطرار للاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة	32
6-3: أسباب اللجوء إلى الواسطة	33
6-4 a: الواسطة والمحسوبية في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية	34
6-4 b: الواسطة والمحسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا	35
7. الرشوة وتقديم الهدايا	36
7-1: توجه المواطنين أو أقاربهم لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة	36
7-2: المجالات والخدمات الأكثر عرضة لانتشار الرشوة	36
8. دور الإعلام في مكافحة الفساد	37
8-1: تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2021	37
8-2: أكثر الوسائل الإعلامية فعاليّة في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2021	39

9. الاعتقاد بوجود فساد بالقضاء ودور الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد 40
9-1: الاعتقاد بوجود فساد في القضاء (المحاكم والنيابة العامة «القضاة وأعضاء النيابة والعاملين فيها») ... 40
9-1 A: استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية 41
(مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية..... إلخ)
9-2 A: الجهات الأكثر تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين في الضفة 42
9-3 A: تقييم جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة في أداء دورها ومهامها 43
9-1 B: استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة 43
9-2 B: الجهات الأكثر تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة 44
9-3 B: تقييم جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة في أداء دورها ومهامها 45
10. دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد 46
11. الإبلاغ عن الفساد 47
11-1: الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد عن حالات فساد يلاحظونها ... 47
11-2: حالات الإبلاغ عن الفساد 48
11-2a: الإبلاغ عن الفساد كشهود 48
11-2b: الإبلاغ عن الفساد كضحية 49
11-3: رأي المواطنين حول الإبلاغ عن الفساد 50
12. أسباب عدم الإبلاغ عن الفساد 51
13. جهود مكافحة الفساد 52
13-1: الجهود المبذولة لمكافحة الفساد 52
13-2: أسباب عدم الجدّية في مكافحة الفساد 54
14. التغيّر في مستوى الفساد 55
14-1: التغيّر في مستوى الفساد لعام 2021 55
14-2 : التوقعات لمستوى انتشار الفساد لعام 2022 57
ملحق رقم 1: استمارة الاستطلاع 59
ملحق رقم 2: عيّنة الاستطلاع 67

الملخّص التنفيذي

المشكلات الأربع الأساسية التى يعتقد المواطنون أنّها يجب أن تحظى بالأولوية

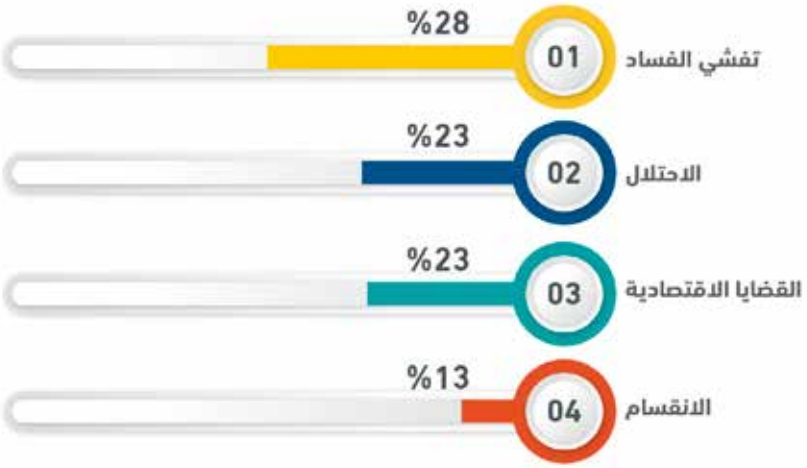

ما زال كلٌّ من تفشي الفساد، والاحتلال، والقضايا الاقتصادية، والانقسام، هي المشكلات الأربع الأساسية التي يعتقد المواطنون أنّها يجب أن تحظى بالأولوية لحلها

جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد

ثلثا المواطنين في الضفة الغربية غير مقتنعين بفاعلية وكفاية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية، وما زالوا يشككون باستقلاليتها

التدخلات من قبل الأطراف السياسية المتنفذة

تظهر النتائج أنّ هناك توافقاً في الآراء على تدنّي مستوى الاستقلالية والفعالية للجهات التي تتابع قضايا الفساد. وأنّ هناك تدخلات وتأثيرات تواجه ممارسة الجهات لدورها من قبل أطراف وجهات مختلفة

مستوى انتشار الفساد

أغلبية المواطنين 63 % ما زالوا يرون أنّ مستوى انتشار الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية ما زال كبيراً وأنّه قد ازداد في العام 2021

المواطنون متشائمون

المواطنون متشائمون بشأن توقعاتهم لواقع وجهود مكافحة الفساد للعام القادم خاصة في الضفة الغربية, حيث قال 59 % من المواطنين إنّهم يعتقدون بأنّ الفساد سيزداد.

غالبية المواطنين المبحوثين في الضفة الغربية يرون أنّ الفساد يتركز لدى فئة الموظفين العليا في القطاع العام، وبشكل خاص الذين يشغلون مناصب مقررة في مؤسسات القطاع العام التنفيذية (الوزارات، والرئاسة، وأجهزة الأمن)، في حين يرى المواطنون في قطاع غزة أنّ أكثر فرص الفساد تتركز في المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص حيث يتم توزيع المساعدات

أكثر أشكال الفساد انتشاراً

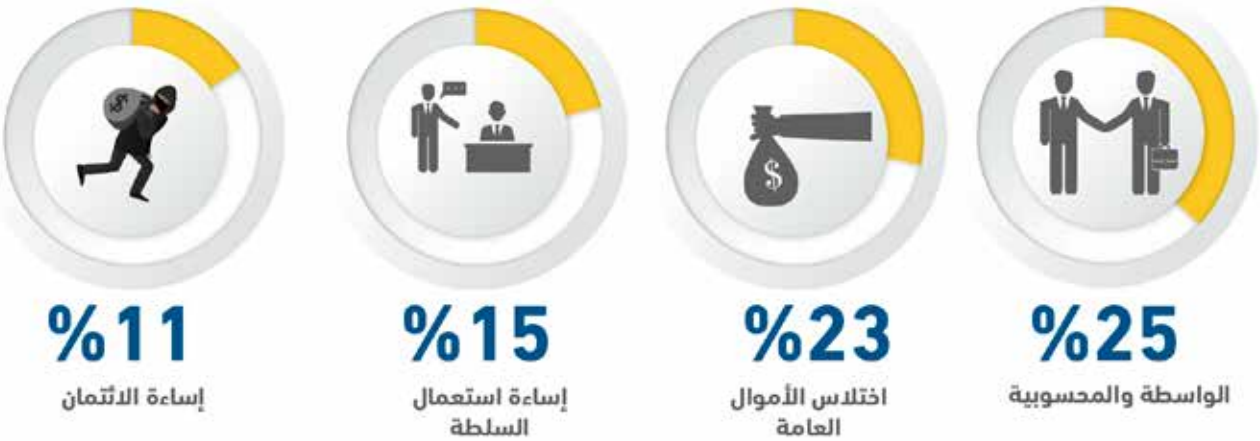

السبب الأهم للّجوء إلى الواسطة

فساد الأغذية والأدوية

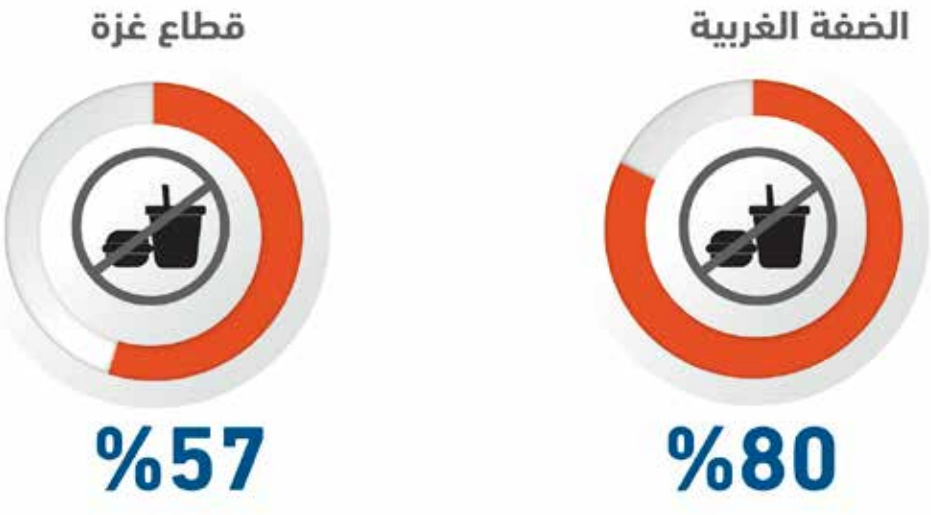

ارتفاع نسبة المواطنين الذين يقولون إنّ الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت في العام 2021 إلى 70 % مقارنة بـ 59% في العام 2020,

جريمة الرشوة تعاود الارتفاع في العام 2021

أشار (16%) من المواطنين إلى أنّ الرشوة أكثر أشكال الفساد انتشاراً، في المقابل ارتفعت بشكل محدود في العام 2021 مقارنة بالعاميْن السابقيْن.

إنّ ضعف دخل بعض صغار الموظفين، وضغط الاحتياج، ومحدودية فرص الحصول على الخدمة، وعدم محاسبة الكبار، شجع بعض العاملين في قطاع الخدمات على طلب الرشوة.

أكثر الخدمات عرضةً للرشوة

إن خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية للحصول على العلاج في الخارج أكثر عرضةً لانتشار الرشوة - وفقا لآراء عدد من المبحوثين- خاصة في قطاع غزة، فقد اعتبر 33 % أنّ خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية هي الأكثر عرضةً للرشوة؛ ترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ في قطاع غزة (37%) مقارنة مع الضفة الغربية (30%).

الإعلام الفلسطيني

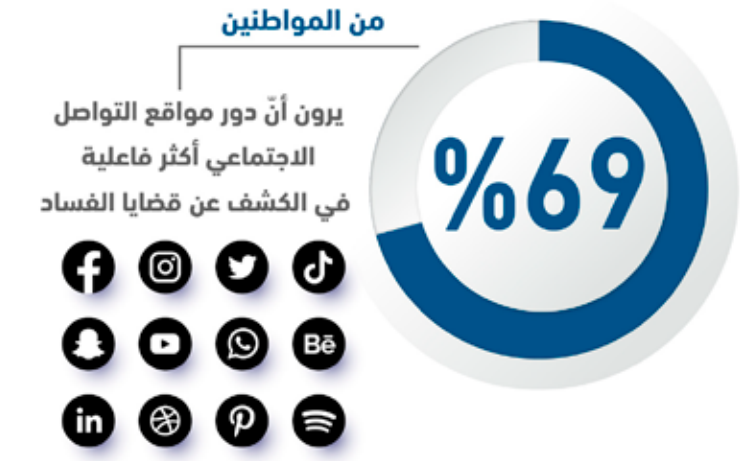

87 % من المواطنين يرون أنّ دور الإعلام الفلسطيني ضعيف أو متوسط الفعّالية في الكشف عن قضايا الفساد في العام 2021.

في المقابل فإنّ 69 % من المواطنين يرون أنّ وسائل التواصل الاجتماعي هي أكثر الوسائل الإعلامية فعالية في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2021.

الفساد في الجهاز القضائي

ثلاث أرباع

يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي، كما ارتفعت نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في المحاكم والنيابة العامة بمقدار 7 نقاط في العام 2021 مقارنة بالعام 2020.

الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

أغلبية واسعة من المواطنين يعتبرون ال**جهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية** بارتفاع أربع نقاط مقارنة بالعام 2020

أهم أسباب عدم كفاية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

- ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين
- العقوبات التي تطبق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة
- افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة
- ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة

الملخّص التنفيذي

نفّذ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) استطلاعاً للرأي العام الفلسطيني، في كلٍّ من الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، خلال الفترة الواقعة ما بين 6-13 تشرين أول/ أكتوبر 2021 [1]. بغرض رصد التغيّر في انطباعات المواطنين ووعيهم حول واقع الفساد.

ما زال كلٌّ من تفشي الفساد، والاحتلال، والقضايا الاقتصادية، والانقسام، هي المشكلات الأربع الأساسية التي يعتقد المواطنون أنّها يجب أن تحظى بالأولوية لحلها (28%، 23%، 23%، 13% على التوالي).

أشار 28% إلى أنّ ازدياد تفشي الفساد هو التحدي الأول الذي يجب أن يحظى بالأولوية لحله، وفقاً لرأي المواطنين المستطلعة آراؤهم، وترتفع نسبة من يرون أنّ مشكلة تفشي الفساد هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية لحلّها لدى سكان القرى والبلدات وسكان المخيمات. كذلك ترتفع نسبة من يرون أنّ مشكلة تفشي الفساد هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية لحلها لدى العاملين بالقطاع الحكومي والعاملين بالقطاع الخاص.

يترافق ذلك مع استمرار ضعف الشفافية في إدارة العديد من القضايا العامة الناجمة عن جائحة كورونا وإعلان حالة الطوارئ مثل توزيع اللقاح المضاد لفيروس كورونا في بعض المراحل، وآلية توزيع المساعدات المالية على المتضررين، ومعالجة قضية مقتل الناشط نزار بنات وما تبعه من إجراءات مسّت الحريات العامة بما فيها حرية التعبير وحق التجمع ما أدى إلى ضعف الثقة.

وقد ظهرت تباينات واضحة في مواقف وآراء وانطباعات المواطنين، في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة إزاء بعض القضايا، حيث أظهرت آراء المواطنين فيها موقفاً نمطياً تجاه السلطة الفلسطينية، من قبل جمهور حركة حماس في كلٍّ من قطاع غزة والضفة الغربية، حيث كانت آراؤهم النقدية أكثر حدة في الضفة، في حين كانت مواقفهم من السلطة القائمة في قطاع غزة (سلطة حماس) أقلّ حدة، وفقاً للاستطلاع، في مجالات عدة، مثل: الترقيات، والتعيينات، وتمركز الفساد، والفئات الأكثر فساداً، ما يعكس حالة وأثر التعصب الفئوي في تقييم القضايا. فيما تبدو هذه الآراء أقل حدّة، لدى الجمهور المؤيد أو المساند للفصيل الممسك بالسلطة في الضفة. حيث أشار 36% في الضفة الغربية إلى مشكلة تفشي الفساد كتحدٍ يجب أن يحظى بالأولوية لحله، مقابل 15% في قطاع غزة، في حين أظهرت النتائج درجة حساسية أعلى لدى المواطنين في قطاع غزة، بشأن نتائج وآثار الانقسام.

ثلثا المواطنين في الضفة الغربية غير مقتنعين بفاعلية وكفاية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية، وما زالوا يشككون باستقلاليتها، ويعتقدون بوجود تدخلات من قبل الأطراف السياسية المتنفذة. وعن الجهة الأولى الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد، فكانت وفقاً للآراء المستطلعة كالتالي: (1) رئاسة الوزراء والوزراء، (2) مكتب الرئيس، (3) الأجهزة الأمنية، (4) المحافظون، (5) قادة الأحزاب.

وما زال المواطنون في قطاع غزة غير مقتنعين بجهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد وكفايتها في القطاع، وما زالوا يشككون باستقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد، ويعتقدون بتأثّرها بأطراف السلطة الحاكمة في القطاع مثل: الأجهزة الأمنية، وقادة الفصائل، والنائب العام، وأعضاء المجلس التشريعي.

تظهر النتائج أنّ هناك توافقاً في الآراء على تدنّي مستوى الاستقلالية والفعالية للجهات التي تتابع قضايا الفساد(هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية في الضفة الغربية ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال وديوان الرقابة المالية والإدارية في قطاع غزة)، وأنّ هناك تدخلات وتأثيرات تواجه ممارسة الجهات لدورها من قبل أطراف وجهات مختلفة، مثل مكتب الرئاسة والأجهزة الأمنية وقادة الفصائل في الضفة الغربية، و(حماس) بشكل خاص في قطاع غزة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضعف ثقة المواطنين في الضفة وغزة بالجهات المسؤولة عن متابعة قضايا الفساد.

1 تعاقد الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان مع مركز "قياس" للاستطلاعات والدراسات المسحية، كجهة بحثية متخصصة بالبحوث المسحية، لإجراء الاستطلاع، وفقا للمعايير الإحصائية المعتمدة في استطلاعات الرأي العام.

أغلبية المواطنين (63%) ما زالوا يرون أنّ مستوى انتشار الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية ما زال كبيراً وأنّه قد ازداد في العام 2021.

المواطنون متشائمون بشأن توقعاتهم لواقع وجهود مكافحة الفساد للعام القادم خاصة في الضفة الغربية، حيث قال 59% من المواطنين إنّهم يعتقدون بأنّ الفساد سيزداد مقارنة بـ 55% في استطلاع العام الماضي. وترتفع النسبة إلى 78% في الضفة الغربية مقارنة بـ 31% في قطاع غزة.

غالبية المواطنين المبحوثين في الضفة الغربية يرون أنّ الفساد يتركز لدى فئة الموظفين العليا في القطاع العام، وبشكل خاص الذين يشغلون مناصب مقررة في مؤسسات القطاع العام التنفيذية (الوزارات، والرئاسة، وأجهزة الأمن)، في حين يرى المواطنون في قطاع غزة أنّ أكثر فرص الفساد تتركز في المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص حيث يتم توزيع المساعدات. ترتفع نسبة من يرون أنّ الفساد منتشر بشكل أكثر في المؤسسات الحكومية لدى سكان القرى والبلدات يليهم سكان المخيمات ومن ثم سكان المدن. كما ترتفع تلك النسبة لدى الذين تزيد أعمارهم عن 40 عاماً. وكذلك ترتفع لدى العاملين في القطاع الخاص مقارنة بالعاملين في القطاع الأهلي والقطاع الحكومي، ولدى أصحاب الدخل الشهري المرتفع مقارنة بأصحاب الدخل الشهري المنخفض.

تعدّ الوزارات ذات العلاقة المباشرة بتقديم الخدمات (المالية، والصحة، والتنمية الاجتماعية، والداخلية، والتربية والتعليم) هي الأكثر عرضة لانتشار الفساد من وجهة نظر المواطنين، إضافة إلى هيئة المعابر والحدود.

ما زالت جرائم الواسطة والمحسوبية، واختلاس الأموال العامة، وإساءة استعمال السلطة، والرشوة، وجريمة غسل الأموال، والمتاجرة بالنفوذ، أكثر أشكال الفساد انتشاراً. حيث رأى 25% من المواطنين أنّ الواسطة والمحسوبية هي الجريمة الأكثر انتشاراً وجاءت بالمرتبة الأولى، تليها جريمة اختلاس الأموال العامة بالمرتبة الثانية وبنسبة 23%. أما جريمة إساءة استعمال السلطة فجاءت بالمرتبة الثالثة كالجريمة الأكثر انتشاراً بنسبة 15%، ثم جريمة إساءة الائتمان بنسبة 11%، ومن ثم جرائم الرشوة مقابل تقديم خدمة عامة، وغسل الأموال بنسبة 10% لكل منهما.

ارتفاع نسبة المواطنين الذين يقولون إنّ الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت في العام 2021. حيث قال 70% من المواطنين إنّ الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية (80% في الضفة الغربية مقابل 57% في قطاع غزة) قد زادت خلال عام 2021 مقارنة بـ 59% في العام 2020. وذلك بسبب:

- عدم محاسبة وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم.
- استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغض النظر عن تلك الجرائم.
- قانون العقوبات لا يوفر عقوبات رادعة.
- ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم.

ما زال المواطنون يعتقدون أنّ ضعف الالتزام بسيادة القانون، وعدم الجدية في مكافحة كبار الفاسدين، وتمتع بعضهم بحصانة، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، والاحتلال قد ساهمت جميعها في انتشار الفساد في فلسطين. كما يعتقد المواطنون أنّ بعض الخدمات لا تُقدَّم بنزاهة عالية خاصة في مجالات التعيينات في الوظائف العليا وكذلك توزيع المساعدات الإنسانية والخدمات الصحية.

المواطنون ما زالوا يرون أنّ الواسطة وسيلة ممارسة للحصول على الخدمات العامة خاصة في قطاع غزة، وعلّل المبحوثون الذين مارسوا الواسطة أنّ ذلك يعود إلى:

- الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة.
- تجاوز البيروقراطية (اختصار الوقت).
- الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق بسبب الفساد.
- عدم الثقة في نزاهة المسؤولين.

تعددت الأسباب التي رأى المواطنون أنّها السبب الأهم للّجوء إلى الواسطة، حيث قال 25% منهم إنّ السبب الأهم في ذلك يعود إلى تقصير الوقت بعدم اتباع الإجراءات البيروقراطية (30% في الضفة الغربية، 18% في قطاع غزة)، فيما قال 20% إنّ السبب الأهم يعود إلى «الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق بسبب الفساد» (22% في الضفة الغربية، 18% في قطاع غزة)، في حين أنّ 17% أشاروا إلى أنّ أهم سبب يعود إلى عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات (18% في الضفة الغربية، 16% في قطاع غزة).

جريمة الرشوة تعاود الارتفاع في العام 2021

انخفضت نسبة الذين أشاروا إلى أنّ الرشوة هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً مقارنة بمن أشاروا لذلك في عامَيْ 2018 و2017 (24% و26% على التوالي) بحوالي ثماني نقاط وعشر نقاط على التوالي، حيث أشار (16%) من المواطنين إلى أنّها أكثر أشكال الفساد انتشاراً، في المقابل ارتفعت بشكل محدود في العام 2021 مقارنة بالعامَيْن السابقَيْن (13% في العام 2020، و14% في عام 2019).

اعتبر 10% من المواطنين أنّ الرشوة هي الجريمة الأكثر انتشاراً بين جرائم الفساد، فيما اعتبر 19% من المواطنين أنّها الجريمة الثانية الأكثر انتشاراً، واعتبرتها نفس النسبة (19%) الجريمة الثالثة الأكثر انتشاراً في فلسطين.

إنّ ضعف دخل بعض صغار الموظفين، وضغط الاحتياج، ومحدودية فرص الحصول على الخدمة، وعدم محاسبة الكبار، شجع بعض العاملين في قطاع الخدمات على طلب الرشوة. للعام الثاني على التوالي، ووفقاً لنتائج الاستطلاع، اتضح أنّ 17% من المواطنين سبق أن دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة. تجدر الإشارة إلى أنّ السؤال احتوى على تقديم رشوة وإعطاء هدايا، فعلى الأغلب أنّ ذلك أدى لزيادة نسبة الذي أجابوا بنعم.

وفقا لآراء عدد من المبحوثين فإنّ خدماتي منح التصاريح والأذونات الرسمية للحصول على العلاج في الخارج أكثر عرضةً لانتشار الرشوة خاصة في قطاع غزة، فقد اعتبر 33% أنّ خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية هي الأكثر عرضةً للرشوة؛ ترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ في قطاع غزة (37%) مقارنة مع الضفة الغربية (30%).

87% من المواطنين يرون أنّ دور الإعلام الفلسطيني ضعيف أو متوسط الفعّالية في الكشف عن قضايا الفساد في العام 2021. في المقابل فإنّ 69% من المواطنين يرون أنّ وسائل التواصل الاجتماعي هي أكثر الوسائل الإعلامية فعالية في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2021.

ثلاثة أرباع المواطنين المبحوثين يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي، كما ارتفعت نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في المحاكم والنيابة العامة بمقدار 7 نقاط في العام 2021 مقارنة بالعام 2020 (76% مقابل 69%).

بالرغم من إقرار نظام حماية المبلغين عن الفساد، إلّا أن أغلبية المواطنين ما زالوا يعزفون عن الإبلاغ عن الفساد، وتعود الأسباب إلى الخوف من الانتقام، وعدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود، وإلى عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله، وعدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن يتم اتخاذ الإجراءات بحق الفاسدين.

أغلبية واسعة من المواطنين يعتبرون الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية

ترى أغلبية واسعة من المواطنين (84%) أنّ الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية بارتفاع أربع نقاط مقارنة بالعام 2020 (80%). ترتفع هذه النسبة لدى سكان القرى والبلدات ولدى سكان المخيمات مقارنة بسكان المدن (77%)، وترتفع النسبة لدى العاملين بالقطاع الخاص مقارنة بالعاملين في كلٍّ من القطاع الأهلي والقطاع الحكومي. كما يعتقد المواطنون أنّ أهم سبب لعدم كفاية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد يعود إلى:

1. ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين.
2. العقوبات التي تطبق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة.
3. افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة.
4. ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة.

مقدّمة:

يقوم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بشكل سنوي بإعداد تقريره حول الفساد والذي يعتمد على العديد من المحاور والمكونات التي من ضمنها نتائج تحليل استطلاع رأي الجمهور الفلسطيني حول حالة الفساد في الأراضي الفلسطينية.

ولغرض إنجاز التقرير السنوي للعام 2021 قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بتكليف مركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية بتنفيذ استطلاع للرأي حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين، حيث قام المركز بإجراء الاستطلاع وتنفيذ البحث الميداني خلال الفترة ما بين 6-13 تشرين أول 2021 في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة.

هدف الاستطلاع بشكل أساسي إلى رصد التغيّر في انطباعات المواطنين ووعيهم حول الفساد ورصد مدى استعدادهم للانخراط في مكافحته ومقارنة النتائج بالسنوات السابقة.

بلغ حجم العيّنة 1320 فرداً ممن تزيد أعمارهم عن 18 عاماً، منهم (800) في الضفة الغربية (بما فيها القدس)، و(520) في قطاع غزة وبهامش خطأ مقداره ±3%، حيث أُجريَت المقابلات وجهاً لوجه وفي المنازل.

منهجيّة البحث:

1. الاستمارة:
صُممت الاستمارة منذ بداية تنفيذ الاستطلاع بالتعاون مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) وشملت كافة الأسئلة التي تغطي أهدافه.

2. اختيار العيّنة:
لغرض الاستطلاع وتمثيله للمجتمع، تم استخدام الأسلوب العيني متعدد المراحل لاختيار عيّنة طبقية عنقودية، حيث تم تقسيم العيّنة الكلية إلى طبقتيْن (الضفة الغربية وقطاع غزة) وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2017 الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بعد ذلك تم توزيع حجم العيّنة على المحافظات (العناقيد) لعكس الوزن الحقيقي لكلٍ منها، ومن ثم اختيار التجمعات السكانية لكلّ محافظة اعتماداً على نتائج التعداد، وفي كلّ تجمع تم اختيار (بلوك) أو (بلوكين) بشكل عشوائي ليتم العمل فيها، وتم اختيار المنازل في هذه (البلوكات) باستخدام العيّنة العشوائية المنتظمة. أما داخل المنزل فقد تم استخدام الجدول المتخصص في اختيار العينات (Kish) لاختيار الأفراد.

3. جمع البيانات
عمل في إجراء المقابلات وجهاً لوجه باحثون ميدانيون ممن لديهم خبرة طويلة في البحوث الميدانية، حيث شاركوا في لقاءات عمل متخصصة وجاهية وتلفونية، ناقشت أهداف الاستطلاع ومنهجية العمل وأسئلة الاستمارة.
تم استخدام الألواح الذكية (تابلت) في عملية جمع البيانات من خلال عمل تطبيق إلكتروني للاستمارة وفق معايير وقواعد ضبط مشددة، ما أتاح التدقيق والمراقبة الميدانية بطريقة سهلة قادرة على المتابعة اللحظية.

الاختبار القبلي للاستمارة:
تم إجراء اختبار قبلي للاستمارة على عيّنة حجمها 40 شخصاً (20 في الضفة الغربية و20 في قطاع غزة) للتأكد من صلاحيتها واستيعاب المبحوثين لها وفهمهم لطبيعة الأسئلة والخيارات المطروحة، ما ساعد في إجراء أيّة تعديلات عليها قبل اعتمادها بالشكل النهائي، إضافة إلى ذلك تم إجراء عملية فحص للاستمارة من حيث الاتساق الداخلي للأسئلة وثباتها باستخدام معامل (كرومباخ ألفا).

تدريب الباحثين:
لغرض الاستطلاع قام مركز قياس وبالتعاون مع ائتلاف أمان بعقد ورشات تدريبية متخصصة للباحثين الميدانيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك من خلال اللقاءات الوجاهية، أحاطت بكافة جوانبه من تفاصيل المنهجية والعيّنة وأسئلة الاستمارة والمقابلات وطريقة استخدام التابلت والاستمارة الإلكترونية.

الرقابة والمتابعة:

استخدم المركز نوعين من الرقابة أثناء تنفيذ الاستطلاع تمثلت فيما يلي:

1) الرقابة الميدانية:
عمل فريق العمل البحثي تحت إشراف ومتابعة من قبل المنسقين الميدانيين والمشرفين الذين قاموا بدورهم بزيارات ميدانية لمواقع البحث للتأكد من سيرِ العمل وإجراء المقابلات بطريقة سليمة وبعيدة عن أيّة مشاكل، حيث قام الفريق بتقديم تقرير يومي حول ذلك.

2) الرقابة المكتبية وتمثلت فيما يلي:
أ- الاتصالات الهاتفية: قام المركز بإجراء اتصالات عشوائية مع أفراد من العيّنة للتأكد من صلاحية العمل ومن صلاحية المقابلات.
ب- العمل المكتبي: تم فحص الاستمارات مكتبياً للتأكد من الإجابات والانتقالات بين الأسئلة والتأكد من صلاحية بيانات الاستمارات من خلال المتابعة الميدانية للاستمارة الإلكترونية ومسير الباحثين الميدانيين.
ج- برنامج الإدخال: من خلال تطبيق الاستمارة الإلكترونية، تم تصميم برنامج لإدخالِ البيانات ضمن ضوابط ومحددات معينة بحيث يكون قادراً على اكتشاف أيّة إشكاليات ولا يسمح بتجاوزها ميدانياً.
د- تنظيف البيانات: من خلال عملية تنظيف البيانات تم تحديد ومعالجة أيّة أخطاء حصلت.

إدخال وتحليل البيانات:
تم تحليل البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS بعد إجراء المراجعة والمعالجة الكاملة لها.

نتائج استطلاع الرأي العام حول:
واقع الفساد ومكافحته في فلسطين لعام 2021

1. المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها:

تناول الاستطلاع أهم المشاكل والتحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني والتي يجب أن تحظى بالأولوية لحلها، حيث احتلت مشكلة تفشي الفساد الأولوية الأهم، إذ أشار 28% من المبحوثين (36% في الضفة مقارنة بـ 15% في قطاع غزة) إلى ذلك، فيما أشار23% من المبحوثين إلى سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته كأولوية أولى (25% في الضفة مقارنة بـ 20% في قطاع غزة)، وقال 23% من المبحوثين إنّ المشكلة الأساسية هي تصاعد الأزمات الاقتصادية (20% في الضفة الغربية مقارنة بـ 27% في قطاع غزة)، وفيما يتعلق باستمرار الانقسام فصرّح 13% أنّها المشكلة الأساسية حيث تحظى بأولوية وبنسبة مرتفعة في قطاع غزة مقارنة بالضفة (6% في الضفة الغربية مقابل 23% في قطاع غزة)، كذلك فإنّ 10% من المبحوثين رأوا أن المشكلة الأساسية هي ضعف سيادة القانون (11% في الضفة الغربية مقارنة بـ 9% في قطاع غزة)، و4% أشاروا إلى هشاشة البنية التحتية (2% في الضفة الغربية مقارنة بـ 6% في قطاع غزة)، لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (1): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها

المشكلة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
تفشي الفساد	%36.0	%15.2	%27.6
سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته	%24.9	%19.9	%22.9
تصاعد الأزمات الاقتصادية	%19.9	%26.7	%22.6
استمرار الانقسام	%6.0	%23.4	%13.1
ضعف سيادة القانون	%11.1	%9.3	%10.3
هشاشة البنية التحتية	%2.1	%5.6	%3.5
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل رقم (1): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها

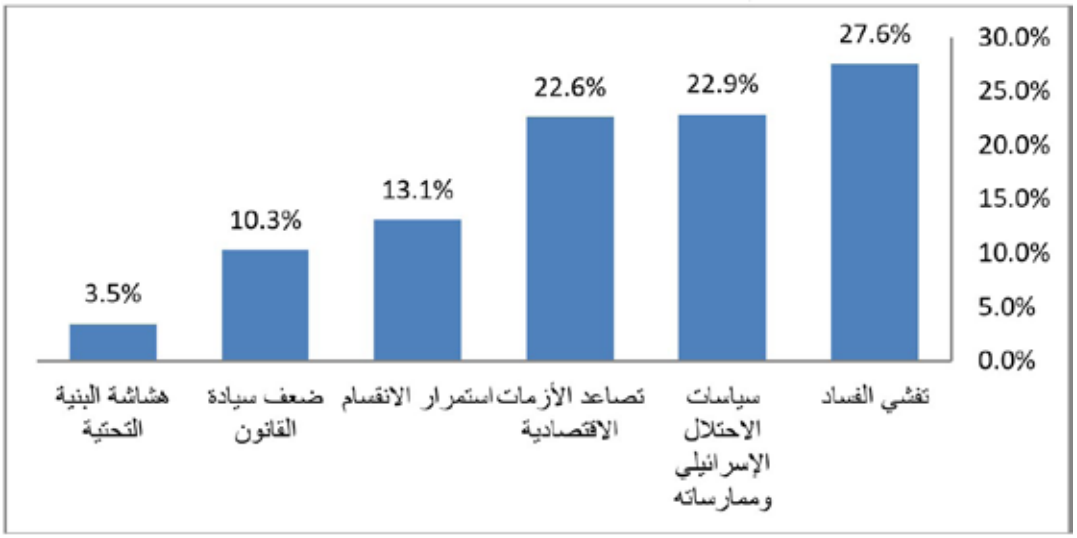

ترتفع نسبة من يرون أنّ مشكلة تفشي الفساد هي المشكلة الأساسية التي تحظى بالأولوية لحلها لدى سكان القرى والبلدات بـ 38% مقارنة بـ 29% لدى سكان المخيمات و23% لدى سكان المدن. كذلك ترتفع نسبة من يرون أنّ مشكلة تفشي الفساد هي المشكلة الأساسية التي تحظى بالأولوية لحلها لدى العاملين بالقطاع الحكومي بـ 34% مقارنة بـ 30% للعاملين بالقطاع الخاص و24% للعاملين بالقطاع الأهلي.

وبالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، ما زالت مشاكل تفشي الفساد وتصاعد الأزمات الاقتصادية وسياسات الاحتلال الإسرائيلي تحظى بالمرتبة الأولى لدى المواطن الفلسطيني كأولوية أولى يجب حلها، حيث احتلت مشكلة تفشي الفساد المرتبة الأولى في هذا الاستطلاع بعد أن كانت في المرتبة الثانية باستطلاع عام 2020 وبارتفاع 3 درجات. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (1a): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها - جدول مقارنة

المشكلة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
تصاعد الأزمات الاقتصادية	%29.1	%29.6	%24.7	%27.3	%26.1	%22.6
تفشي الفساد	%25.2	%26.5	%33.5	%26.4	%24.9	%27.6
سياسات الاحتلال الإسرائيلي	%19.7	%17.7	%16.7	%21.7	%20.6	%22.9
استمرار الانقسام	%15.6	%15.6	%16.3	%14.9	%13.8	%13.1
ضعف سيادة القانون	%6.3	%5.6	%5.1	%6.8	%10.1	%10.3
هشاشة البنية التحتية	%4.1	%5.0	%3.7	%2.8	%4.5	%3.5
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل رقم (1a): المشاكل الثلاث الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها حسب السنوات

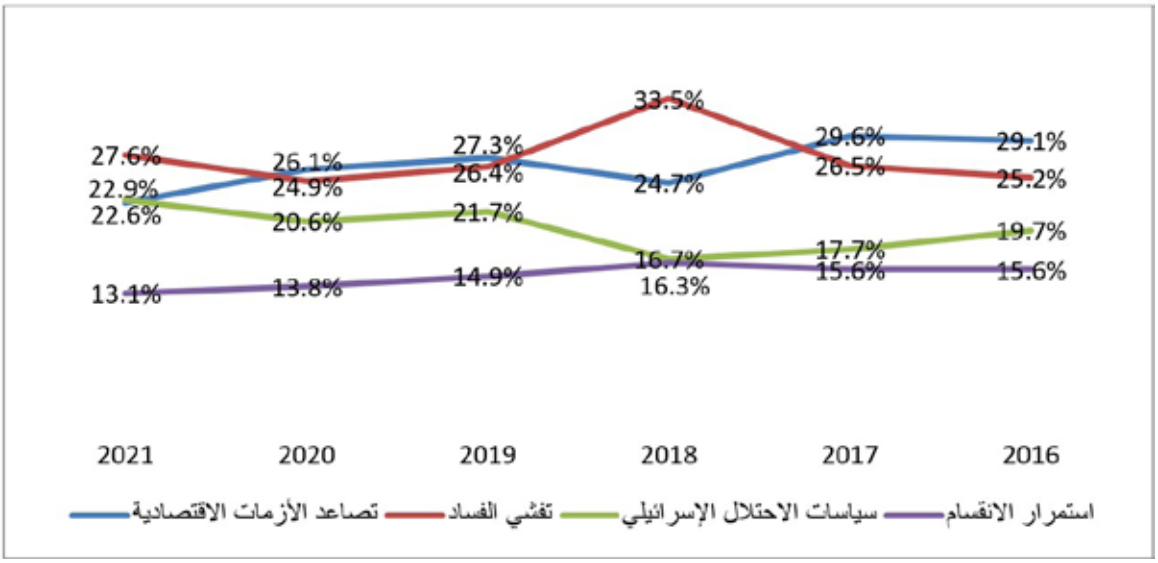

2. تقييم المواطنين لحجم الفساد وانتشاره في فلسطين:

يتناول هذا الجزء من الدراسة تقييم المواطنين لمستوى حجم الفساد في مؤسسات السلطة، وأكثر الجهات عرضةً للفساد، سواء على صعيد الهيئات والوزارات الحكومية، أو على صعيد القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية.

2-1: مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني:

يرى 63% من المبحوثين بأنّ مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني كبير (77% في الضفة الغربية مقابل 43% في قطاع غزة)، فيما أشار 31% إلى أنّ المستوى متوسط (21% في الضفة الغربية مقابل 45% في قطاع غزة)، بينما يرى 6% فقط أنّ مستوى الفساد قليل (2% في الضفة الغربية مقابل 12% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-1): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
كبير	%76.5	%42.9	%62.9
متوسط	%20.8	%44.6	%30.4
قليل	%1.7	%12.2	%6.0
لا أعلم	%1.0	%0.4	%0.7
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (2-1): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني

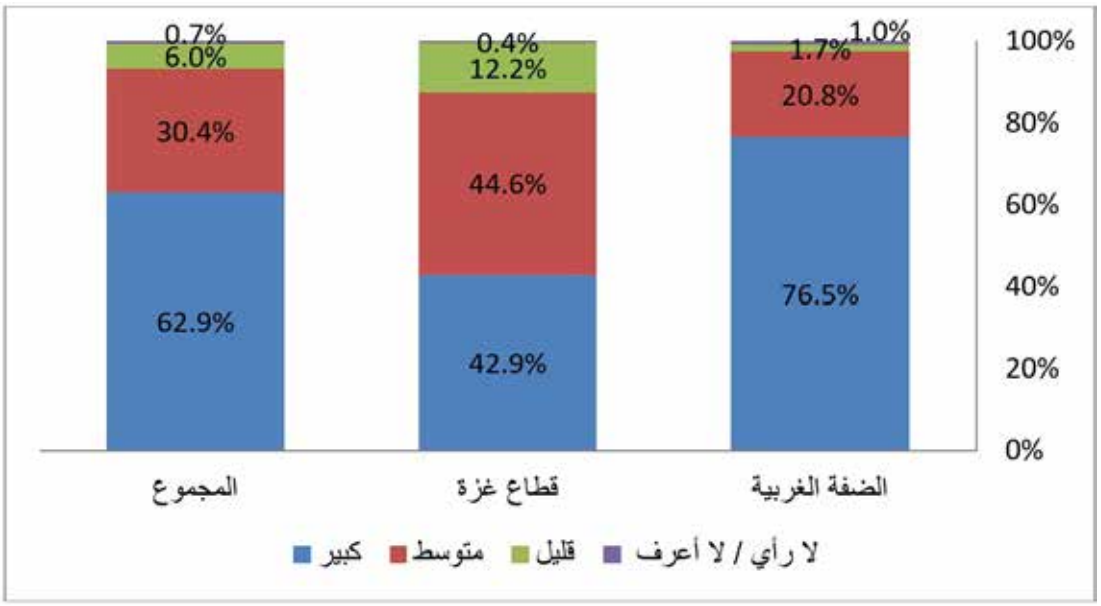

ترتفع نسبة من يرون أنّ حجم الفساد كبير لدى سكان القرى والبلدات إلى 78% مقارنة بسكان المخيمات بنسبة 66% وسكان المدن بـ 55%.

وبالمقارنة مع نتائج الاستطلاعات السابقة، يتضح أنّ تصنيف المبحوثين لمستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني بأنّه كبير عاد ليرتفع ليصل إلى نفس النسبة التي كان عليها في استطلاعات عامَيْ 2018 و2019 (63%) كما يتضح من الجدول أدناه:

جدول (2-1a): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني – جدول مقارنة

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
كبير	%60.4	%57.0	%63.6	%63.0	%57.8	%62.9
متوسط	%33.2	%36.2	%31.3	%28.5	%31.7	%30.4
قليل	%6.4	%6.8	%5.1	%7.4	%9.9	%6.0
لا أعلم	--	--	--	%1.1	%0.6	%0.7
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

2 – 2: وصف مرتكبي الفساد:

وحول وصف مرتكبي جرائم الفساد في فلسطين، أشارت نتائج الاستطلاع إلى أنّ صفة الموظف الكبير (فئات عليا) تغلب على مرتكبي الفساد حسب ما أشار إليه 78% من المبحوثين (86% في الضفة الغربية، 64% في قطاع غزة)، فيما أشار 20% إلى أنّ صفة الموظف الصغير (الفئات العادية) هي الغالبة (12% في الضفة الغربية، 32% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي أدناه:

جدول (2 - 2): الصفة الغالبة لمرتكبي جرائم الفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
فئات عليا–موظف كبير	%85.6	%63.6	%76.7
فئات عادية–موظف صغير	%11.5	%32.1	%19.9
لا رأي / لا أعرف	%1.9	%4.2	%2.9
رفض الإجابة	%1.0	%0.0	%0.6
	%100.0	%100.0	%100.0

ترتفع نسبة من يرون أنّ مرتكبي الفساد هم من شاغلي المناصب السياسية (الفئات العليا) لدى سكان القرى والبلدات إلى 88% مقارنة بـ 78% لدى لسكان المخيمات و71% لدى سكان المدن.

كذلك ترتفع نسبة من يرون أنّ مرتكبي الفساد هم من شاغلي المناصب السياسية (الفئات العليا) لدى العاملين بالقطاع الخاص إلى 82% مقارنة بالقطاع الحكومي والأهلي بنسبة 73% لكلٍّ منهما.

بالمقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، ما زالت النتائج تشير إلى أنّ الغالبية يرون أنّ الفئات العليا (الموظفين الكبار) هي الصفة الغالبة على مرتكبي جرائم الفساد، مع انخفاض 5 درجات مقارنة بالاستطلاعات السابقة للأعوام 2017 و2019 و2020. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (2-2a): الصفة الغالبة لمرتكبي جرائم الفساد - جدول مقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
فئات عليا-موظف كبير	%77.7	%81.9	%78.9	%82.4	%82.0	%76.7
فئات عادية-موظف صغير	%22.3	%18.1	%21.1	%17.6	%18.0	%19.9
لا رأي / لا أعرف	---	---	---	---	---	%2.9
رفض الإجابة	---	---	---	---	---	%0.6
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

3 - 2: القطاع الأكثر عرضةً للفساد:

أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 52% من المبحوثين يرون أنّ المؤسسات الحكومية هي الأكثر عرضةً للفساد (71% في الضفة، 25% في قطاع غزة)، تليها الهيئات المحلية بنسبة 16% (15% في الضفة، 18% في قطاع غزة)، ثم القطاع الخاص بـ 16% (9% في الضفة، 27% في قطاع غزة)، تليه المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية بنسبة 15%. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-3): القطاع الأكثر عرضةً للفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
المؤسسات الحكومية	%70.7	%24.5	%52.0
الهيئات المحلية	%15.2	%17.7	%16.2
القطاع الخاص	%8.9	%26.6	%16.1
المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية	%4.4	%30.6	%15.1
لا رأي/لا أعرف	%0.8	%0.6	%0.7
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0

شكل 2-3: القطاع الأكثر عرضةً للفساد في فلسطين

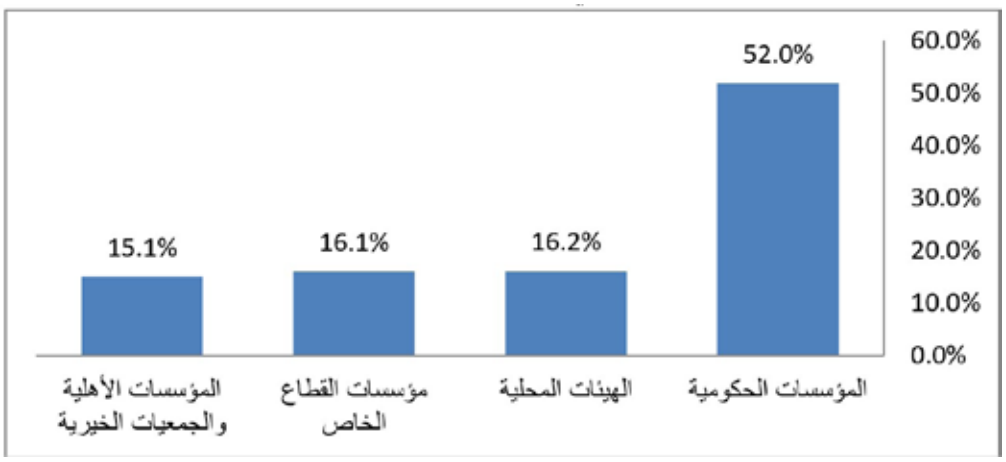

ترتفع نسبة من يرون أنّ الفساد منتشر بشكل أكثر في المؤسسات الحكومية لدى سكان القرى والبلدات بـ 72% مقارنة بسكان المخيمات بـ 53% وسكان المدن بـ 43%. كما ترتفع نسبة من يرون أنّ الفساد منتشر بشكلٍ أكثر في المؤسسات الحكومية لدى الفئة العمرية (أكبر من 40 عاما) إلى 57% مقارنة بمن هم أقل من 40 عاماً بنسبة 48%. كذلك ترتفع نسبة من يرون أنّ الفساد منتشر بشكل أكثر في المؤسسات الحكومية لدى العاملين بالقطاع الخاص بنسبة 60% مقارنة بالقطاع الأهلي بـ 46% والقطاع الحكومي بـ 41%. كما ترتفع نسبة من يرون أنّ الفساد منتشر بشكل أكثر في المؤسسات الحكومية لدى أصحاب الدخل الشهري المرتفع (أكثر من 5500 شيقل) بنسبة 68% مقارنة بأصحاب الدخل الشهري المنخفض (أقل من 1500 شيقل) بنسبة 28%.

بالمقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، يتضح أنّ النسبة في هذا الاستطلاع بقيت مرتفعة في المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية مجتمعة بشكل واضح فيما يتعلق بالمؤسسات التي ينتشر فيها الفساد بشكل أكبر حسب رأي المواطنين كما في الاستطلاعات السابقة مع انخفاض 6 درجات مقارنة باستطلاع عام 2019 و4 درجات مقارنة باستطلاع عام 2020. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (3a-2): القطاع الأكثر عرضةً للفساد- جدول مقارنات مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة

القطاع	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية	%52.3	%59.3	%68	%74	%72	%68.2
المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية	%25.7	%20.6	%20	%13	%14	%15.1
مؤسسات القطاع الخاص	%22.0	%20.1	%12	%13	%14	%16.1
لا رأي/لا أعرف	---	---	---	---	---	%0.7
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100

4-2: المؤسسات أو الهيئات الرسمية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد:

خلال الاستطلاع تم طرح سؤال على المبحوثين حول المؤسسات أو الهيئات الرسمية الأكثر عرضة لانتشار الفساد برأيهم، وطُلب منهم اختيار أكثر ثلاث جهات عرضةً لانتشار الفساد من بين قائمة لهذه المؤسسات طُرحت على المبحوثين.

يتضح من نتائج الاستطلاع أنّ السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء الوزارات والهيئات العامة) هي الجهة الأولى الأكثر عرضةً لانتشار الفساد برأي 29% من المبحوثين (37% في الضفة الغربية، 16% في قطاع غزة)، يلي ذلك وبالمرتبة الثانية وبنسبة 17% الأجهزة الأمنية (18% في الضفة الغربية، 15% في قطاع غزة)، ثم مؤسسة الرئاسة بالمرتبة الثالثة وبنسبة 16% (12% في الضفة الغربية، 18% في قطاع غزة)، بينما احتلت السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة) المرتبة الرابعة من حيث التعرض للفساد برأي 15% وبنفس النسبة في الضفة والقطاع، أما الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية) فاحتلت المرتبة الخامسة بنسبة 12% (9% في الضفة الغربية، 16% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (4 - 2): المؤسسات والهيئات الأكثر عرضةً لانتشار الفساد

	الجهة الأولى الأكثر عرضةً للفساد	الجهة الثانية الأكثر عرضةً للفساد	الجهة الثالثة الأكثر عرضة للفساد	المعدل
السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة)	%28.5	%23.2	%19.3	%23.6
الأجهزة الأمنية	%16.8	%22.0	%17.5	%18.7
السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة)	%14.6	%19.1	%12.9	%15.5
مؤسسة الرئاسة	%15.9	%11.6	%18.4	%15.3
الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية)	%12.0	%10.5	%15.8	%12.8
(يُسأَل في قطاع غزة فقط) السلطة التشريعية "المجلس التشريعي"	%6.0	%7.0	%6.2	%6.4
المؤسسات الدينية (المحاكم الشرعية "الإسلامية والمسيحية" والأوقاف)	%4.1	%6.3	%8.8	%6.4
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%1.8	%0.0	%0.0	%0.6
لا يوجد رد آخر (لا تقرأ)	%0.0	%0.4	%1.1	%0.5
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.3	%0.0	%0.0	%0.1

شكل (4 - 2): المؤسسات والهيئات الأكثر عرضة لانتشار الفساد

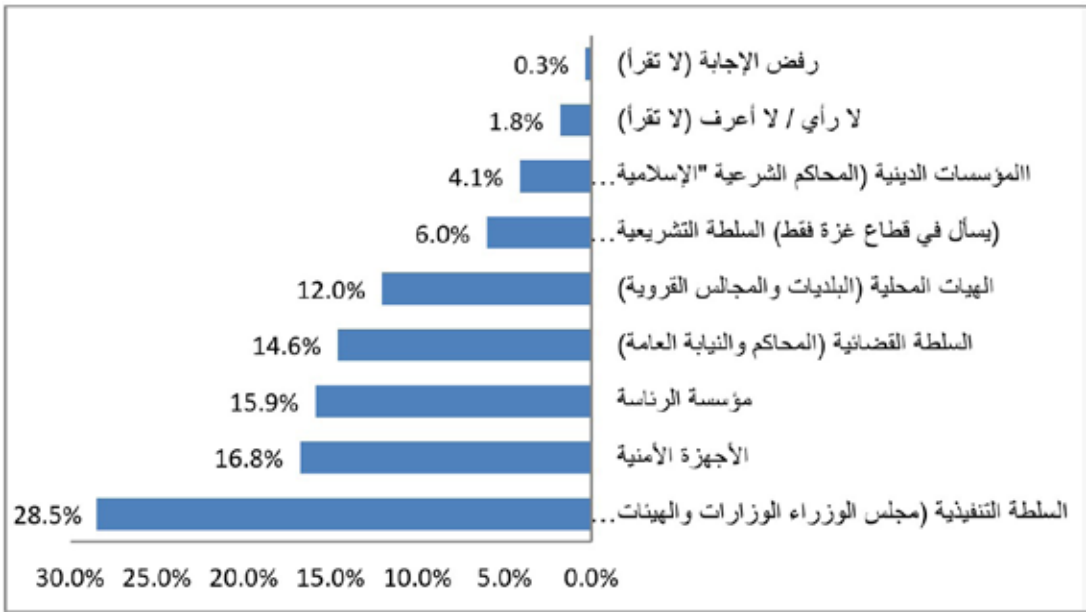

5 – 2: الوزارات والهيئات الحكومية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد:

خلال الاستطلاع تم طرح سؤال حول الوزارات والهيئات الحكومية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد، وطُلب من المبحوثين اختيار أكثر ثلاث منها عرضةً لانتشار الفساد بعد تزويد المبحوثين بقائمة لهذه المؤسسات، حيث احتلت وزارة الصحة المرتبة الأولى في هذا الاستطلاع كأكثر المؤسسات عرضةً لانتشار الفساد برأي 20% من المبحوثين (24% في الضفة الغربية، 15% في قطاع غزة)، تليها وزارة المالية برأي 17% (21% في الضفة الغربية، 11% في قطاع غزة)، ثم وزارة التنمية الاجتماعية بنسبة 14% (12% في الضفة الغربية، 16% في قطاع غزة)، ثم وزارة الداخلية بنسبة 8%. أما الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى فلم تتعدَ نسبة من يرى من المواطنين أنّها الأكثر عرضةً لانتشار الفساد 6% لكل منها. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (5 - 2): الوزارات/الهيئات الحكومية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد

	المؤسسة الأولى الأكثر عرضةً للفساد	المؤسسة الثانية الأكثر عرضةً للفساد	المؤسسة الثالثة الأكثر عرضةً للفساد	المعدل
وزارة المالية	%17.1	%15.7	%11.5	%14.8
وزارة الصحة	%20.1	%13.3	%7.1	%13.5
وزارة التنمية الاجتماعية	%13.6	%11.0	%10.0	%11.5
وزارة الداخلية	%7.8	%11.5	%11.9	%10.4
وزارة التربية والتعليم	%6.3	%10.1	%8.0	%8.1
هيئة المعابر والحدود	%5.8	%5.0	%10.1	%7.0
وزارة النقل والمواصلات	%5.4	%7.2	%4.5	%5.7
الهيئة العامة للشؤون المدنية	%3.4	%4.6	%6.7	%4.9
سلطة الأراضي وهيئة تسوية الأراضي	%3.6	%4.0	%7.0	%4.9
وزارة الأوقاف	%4.7	%4.9	%4.7	%4.8
وزارة الاقتصاد الوطني	%3.0	%4.0	%7.0	%4.7
سلطة المياه	%2.7	%2.3	%3.4	%2.8
سلطة الطاقة	%2.2	%2.8	%2.7	%2.6
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	%1.5	%2.5	%3.4	%2.5
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	%1.4	%0.6	%1.5	%1.2
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%1.2	%0.0	%0.0	%0.4
لا يوجد رد آخر	%0.0	%0.4	%0.7	%0.4
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.3	%0.0	%0.0	%0.1

شكل (5 - 2): الوزارات/الهيئات الحكومية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد

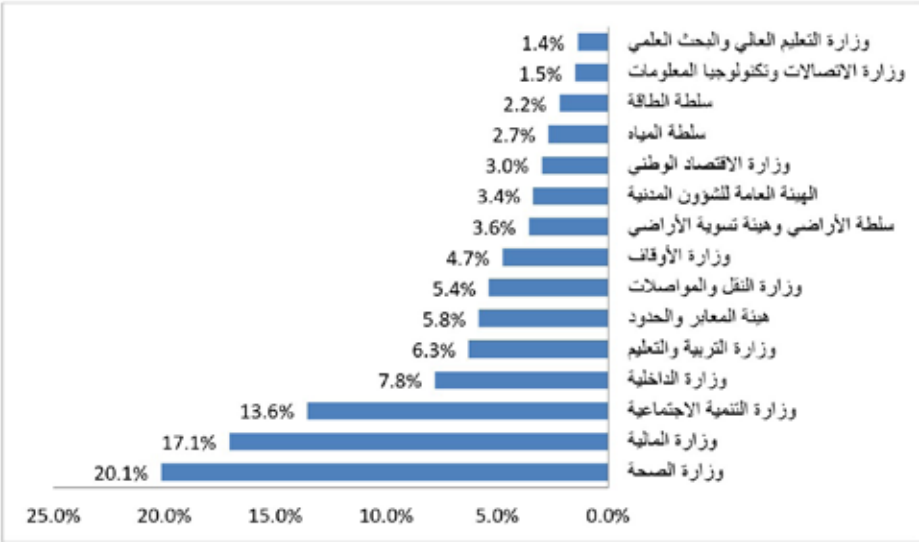

3. جرائم الفساد في فلسطين

3-1: جرائم الفساد الأكثر انتشاراً

تطرق الاستطلاع إلى جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين، وطُلب من المبحوثين اختيار أكثر ثلاث جرائم منتشرة بعد تزويدهم بقائمة لهذه الجرائم، حيث أظهرت النتائج أنّ 25% من المبحوثين رأوا أنّ الواسطة والمحسوبية هي الأكثر انتشاراً وجاءت بالمرتبة الأولى (27% الضفة الغربية، 21% قطاع غزة)، تليها جريمة اختلاس الأموال العامة بالمرتبة الثانية وبنسبة 23% (25% الضفة الغربية، 20% قطاع غزة). أما جريمة إساءة استعمال السلطة فجاءت في المرتبة الثالثة كالجريمة الأكثر انتشاراً بنسبة 15% (16% الضفة الغربية، 14% قطاع غزة)، ثم جرائم الرشوة مقابل تقديم خدمة عامة، وغسل الأموال، وإساءة الائتمان بنسبة 10% لكل منها. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (3-1): جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين

	الجريمة الأولى الأكثر انتشاراً	الجريمة الثانية الأكثر انتشاراً	الجريمة الثالثة الأكثر انتشاراً	المعدل
الواسطة والمحسوبية	%24.7	%24.0	%18.2	%22.3
الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة	%10.4	%19.2	%19.4	%16.3
اختلاس مال عام	%22.6	%11.4	%13.2	%15.7
إساءة استعمال السلطة	%15.1	%12.3	%10.8	%12.7
غسل الأموال الناجم عن جرائم فساد	%10.1	%12.4	%10.6	%11.0
إساءة الائتمان	%10.9	%7.2	%9.2	%9.1
المتاجرة بالنفوذ	%3.2	%6.3	%12.9	%7.5
عدم الإفصاح عن تضارب المصالح	%3.1	%7.0	%5.1	%5.1
لا يوجد رد آخر (لا تقرأ)	%0.0	%0.1	%0.7	%0.3
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%0.1	%0.0	%0.0	%0.0
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (3-1): جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين

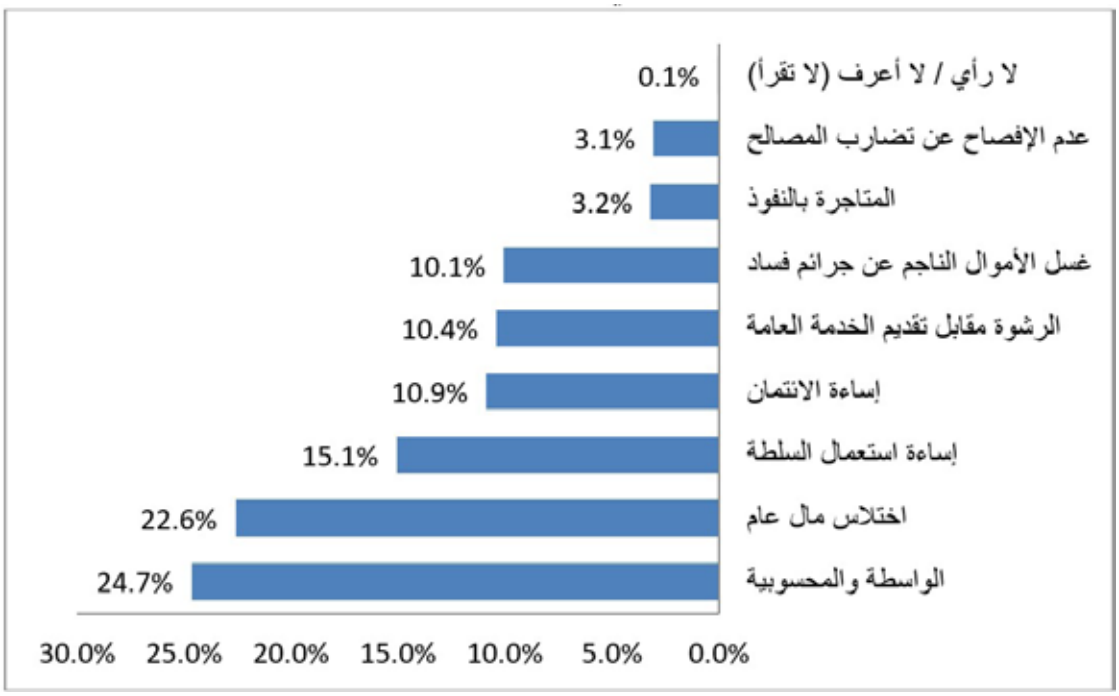

2-3: انتشار الأغذية والأدوية الفاسدة في العام 2021:

أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن 70% من المبحوثين يعتقدون أنّ الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت خلال عام 2021 (80% في الضفة الغربية، 57% في قطاع غزة)، مقابل 26% يعتقدون أنّها قلّت (15% في الضفة الغربية، 41% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-3): ظاهرة انتشار الأغذية الفاسدة في العام 2021

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
زادت	%79.5	%57.0	%70.43
قلت	%15.5	%40.9	%25.8
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%4.7	%2.1	%3.7
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.3	%0.0	%0.2
لا رأي/لا أعرف	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (2-3): ظاهرة انتشار الأغذية والأدوية الفاسدة في العام 2120

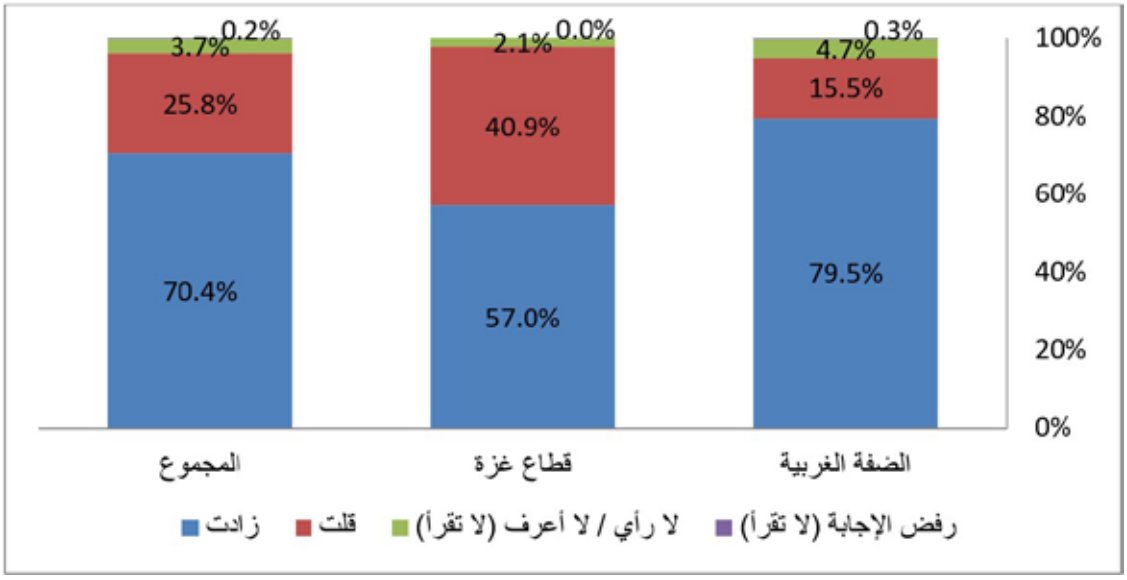

3-3: الأسباب التي أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال العام 2021:

أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ أهم سبب أدى إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة هو ما يتعلق «بعدم محاسبة وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم» حيث احتل المرتبة الأولى برأي 40% من المبحوثين (45% في الضفة الغربية، 29% في قطاع غزة)، واحتل سبب «استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغض النظر عن الجرائم» المرتبة الثانية بنسبة 23% (24% في الضفة الغربية، 21% في قطاع غزة)، وحل في المرتبة الثالثة السبب المتعلق بأنّ «قانون العقوبات لا يوفر عقوبات رادعة» بنسبة 16% من المبحوثين (15% في الضفة الغربية، 17% في قطاع غزة)، وفي المرتبة الرابعة جاء «ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم» بنسبة 13% (11% في الضفة الغربية، 17% في قطاع غزة) . لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3-3): أسباب أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال عام 2021

	أول أهم سبب	ثاني أهم سبب	ثالث أهم سبب	المعدل
لا توجد محاسبة وملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم	%40.0	%22.6	%20.5	%27.7
استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغض النظر عن الجرائم	%23.1	%27.6	%19.1	%23.3
قانون العقوبات وقانون حماية المستهلك لا يوفر عقوبات رادعة	%15.7	%24.4	%19.9	%20.0
ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم	%13.1	%16.5	%22.9	%17.5
تشتت وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء	%6.6	%8.7	%16.9	%10.7
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%1.4	%0.2	%0.6	%0.8
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (3-3): أسباب أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال عام 2021

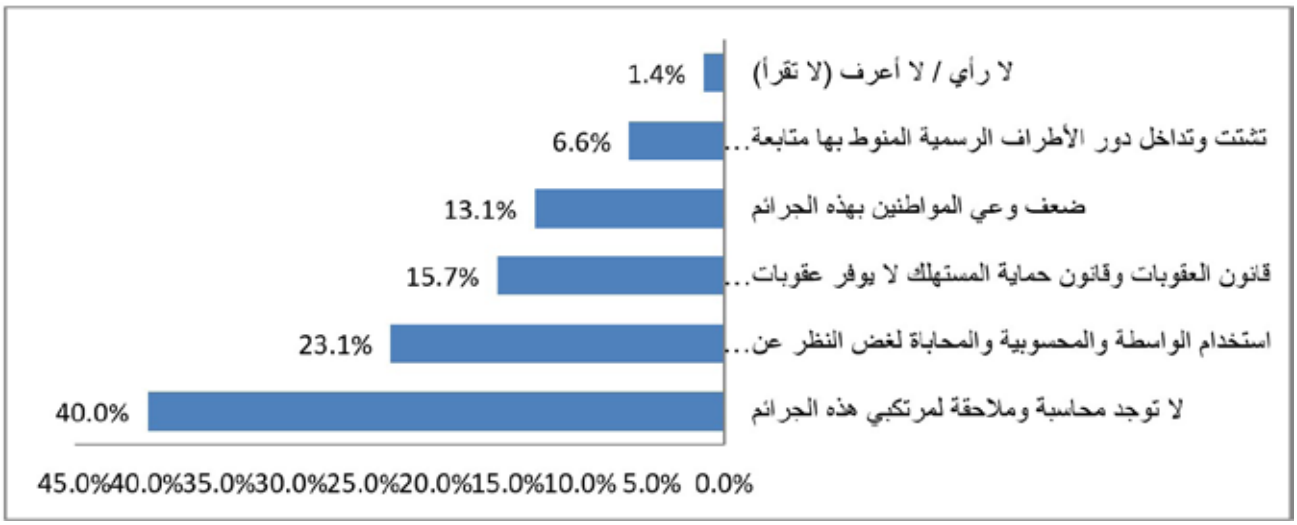

3-4: العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء:

أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 32% من المبحوثين أيّدوا «سجن وتغريم» مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء كعقوبة أكثر فاعلية لملاحقتهم (29% في الضفة الغربية، 38% في قطاع غزة)، بينما أيّد 24% «سحب رخص التجارة والصناعة الممنوحة لهم» (19% في الضفة الغربية، 30% في قطاع غزة)، فيما أيّد 12% «إعداد قائمة سوداء معلنة» كعقوبة أكثر فاعلية (9% في الضفة الغربية، 17% في قطاع غزة)، فيما طالب 31% بتطبيق «جميع العقوبات السابقة عليهم (44% في الضفة الغربية، 12% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (4-3): العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
إعداد قائمة سوداء معلنة للشركات والجهات المرتكبة لهذه الجرائم	%8.5	%17.2	%12.0
سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة لهم	%18.9	%30.2	%23.5
سجنهم وتغريمهم	%28.5	%38.0	%32.3
جميع ما سبق (للمبحوث: لا تقرأ)	%43.5	%12.1	%30.8
لا رأي/لا أعرف	%0.6	%2.6	%1.4
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (4-3): العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء

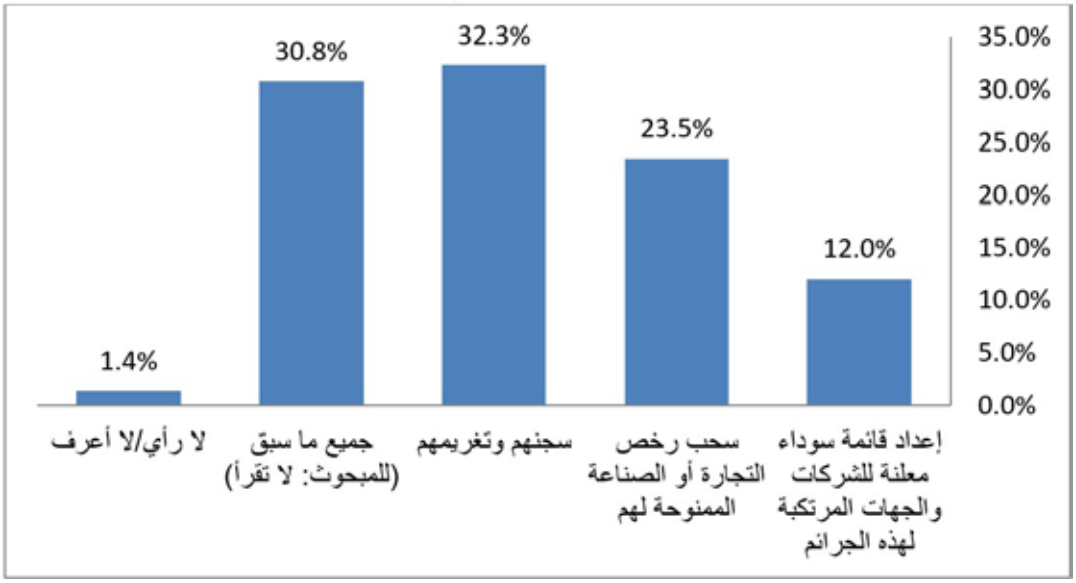

4. الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين:

بخصوص الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين، رأى 26% من المبحوثين أنّ ذلك يعود إلى عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون (29% في الضفة الغربية، 21% في قطاع غزة) واحتل هذا السبب المرتبة الأولى، يلي ذلك سبب عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين بنسبة 16% (18% في الضفة الغربية، 13% في قطاع غزة) ، فيما أشار 11% إلى أنّ ذلك يعود للحصانة التي يتمتع بها بعض الأشخاص (14% في الضفة الغربية، 7% في قطاع غزة)، بينما رأى 10% أنّ أهم سبب يعود إلى ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، فيما أشار9% إلى أنّ أهم سبب يعود إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (4): الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين

	أول أهم سبب	ثاني أهم سبب	ثالث أهم سبب	المعدل
عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون	%25.8	%14.7	%12.9	%17.8
الحصانة التي يتمتع بها بعض الأشخاص	%11.2	%14.8	%21.4	%15.8
عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين	%16.1	%17.6	%13.0	%15.6
قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد	%8.6	%12.7	%13.5	%11.6
ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد	%9.1	%13.4	%10.8	%11.1
ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد	%10.1	%10.8	%7.9	%9.6
الانقسام السياسي بين الضفة وغزة	%7.9	%7.8	%11.8	%9.2
عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية	%11.0	%8.1	%8.3	%9.1
لا يوجد رد آخر	%0.0	%0.0	%0.4	%0.1
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%0.2	%0.0	%0.0	%0.1
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (4): الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين

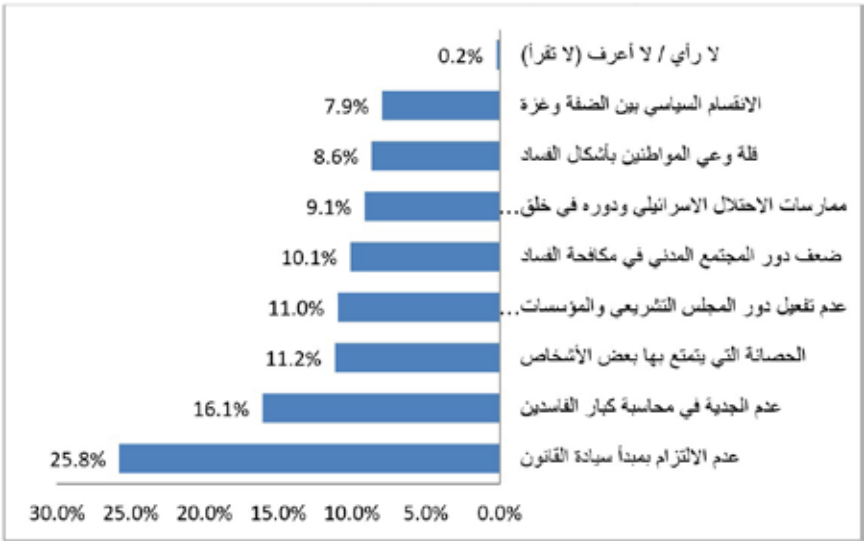

5. الفساد في تقديم الخدمات العامة:

5-1: المجالات والخدمات الأكثر عرضةً لانتشار الفساد خلال العام 2021

فيما يتعلق بالخدمات العامة التي كانت أكثر عرضةً للفساد خلال العام 2021، أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 30% من المبحوثين أشاروا إلى أنّها عملية الترقيات والتعيينات بالدرجة الأولى (39% في الضفة الغربية، 16% في قطاع غزة)، تليها الخدمات الصحية بنسبة 23% (27% في الضفة الغربية، 17% في قطاع غزة)، ثم توزيع المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية بنسبة 15% (11% في الضفة الغربية، 21% في قطاع غزة)، ثم مِنَحُ التعليم في الجامعات بنسبة 10%. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (5-1): الخدمات العامة التي كانت أكثر عرضةً للفساد خلال العام 2021

	المجال الأول الأكثر عرضةً لانتشار الفساد	المجال الثاني الأكثر عرضةً لانتشار الفساد	المجال الثالث الأكثر عرضةً لانتشار الفساد	المعدل
التعيينات والترقيات	%29.8	%20.0	%11.2	%20.3
توزيع المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية	%14.7	%20.4	%16.6	%17.2
الخدمات الصحية	%22.5	%12.3	%10.8	%15.2
منح التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية	%7.0	%11.5	%19.5	%12.7
منح التعليم في الجامعات	%10.3	%13.0	%10.9	%11.4
تقدير الجمارك والضريبة	%6.0	%8.3	%9.3	%7.9
خدمات الكهرباء	%4.1	%5.3	%9.0	%6.1
تقديم خدمات المياه	%2.4	%5.4	%6.0	%4.6
خدمات الاتصالات	%2.6	%3.6	%6.6	%4.3
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%0.5	%0.0	%0.0	%0.2
لا يوجد رد آخر (لا تقرأ)	%0.0	%0.1	%0.1	%0.1
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (5-1): الخدمات العامة التي كانت أكثر عرضةً للفساد خلال العام 2021

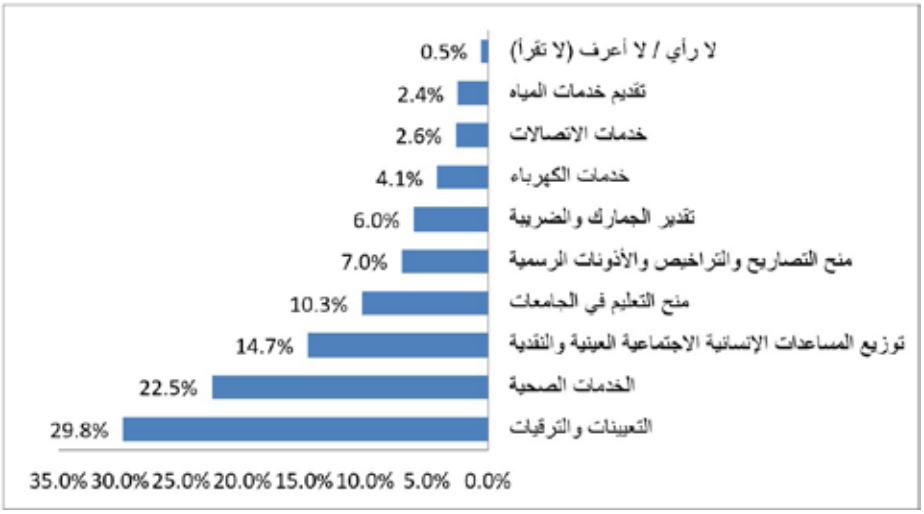

5-2: سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة

تطرق الاستطلاع إلى معرفة مدى سهولة وصول المواطنين إلى السجلات العامة للحصول على معلومات، حيث أظهرت النتائج أنّ أكثر من الثلثين (68%) أشاروا إلى أنّ ذلك لا يتم بسهولة وبوجود فارق كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة (78% في الضفة الغربية، 53% في قطاع غزة)، و27% أشاروا إلى أنّ ذلك يتم بسهولة (16% في الضفة الغربية، 44% في قطاع غزة)، لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (5-2): سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%15.6	%43.7	%27.0
لا	%77.5	%53.4	%67.8
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%6.7	%2.9	%5.1
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.1	%0.0	%0.1
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (5-2): سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة

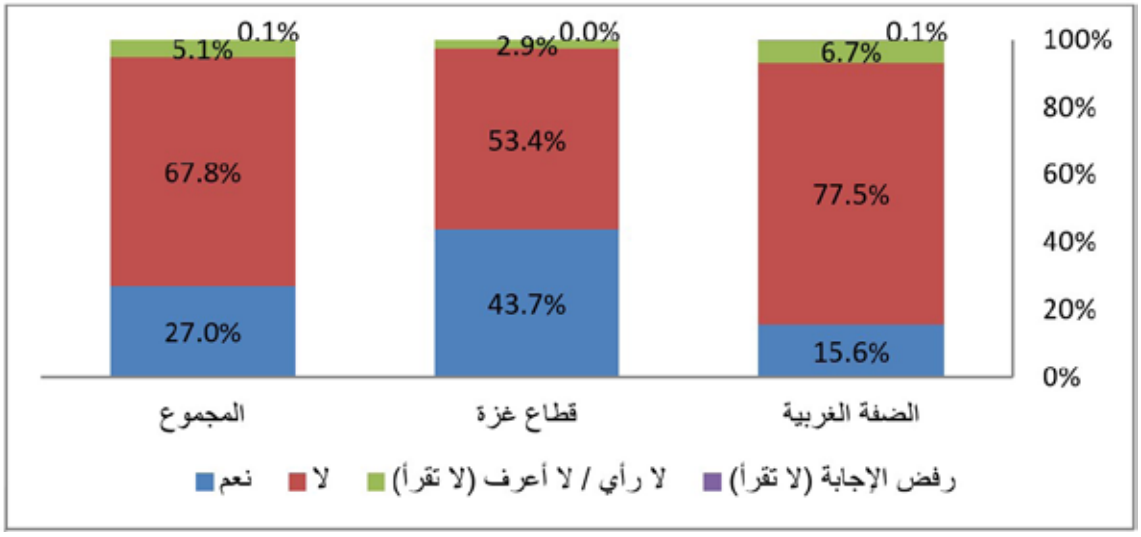

6. الواسطة في الحصول على الخدمات:

يتناول هذا الجزء من الدراسة استخدام الواسطة للحصول على الخدمات ومساعدة المواطنين في الحصول على الخدمات وأسباب استخدامها.

6 - 1: التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

أظهرت نتائج الاستطلاع، أنّ 40% من المبحوثين توجهوا خلال العام 2021 إلى مؤسسات عامة للحصول على خدمات عامة (30% في الضفة الغربية، 55% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6 - 1): التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%30.4	%55.1	%40.4
لا	%69.6	%44.3	%59.4
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	% 0.0	%0.6	%0.2
	% 100.0	%100.0	%100.0

شكل (6 - 1): التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

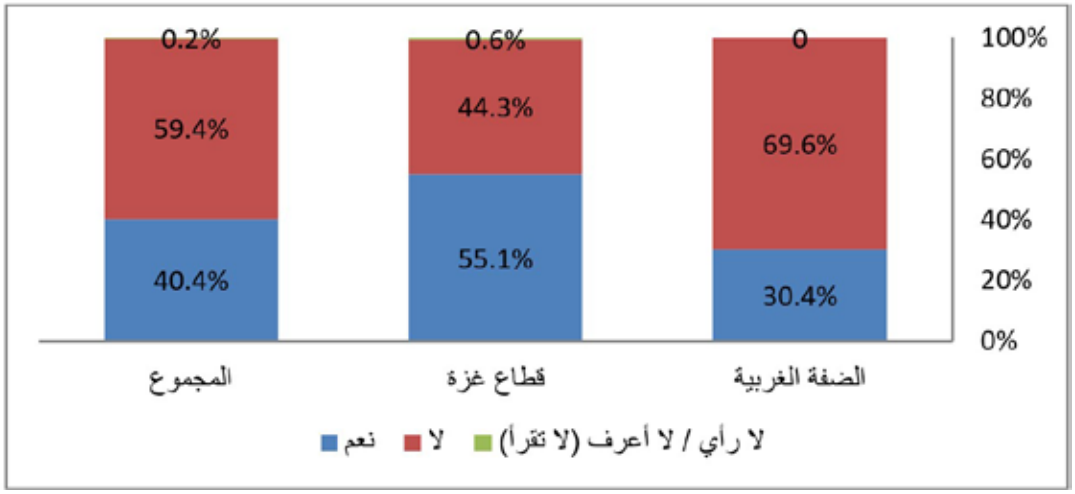

2 - 6: الاضطرار للاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

تظهر النتائج أنّ 45% من المبحوثين الذين توجهوا إلى مؤسسات عامة لطلب خدمة خلال العام 2021 اضطروا للاستعانة بالواسطة للحصول عليها (38% في الضفة، 52% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2 - 6): الاضطرار للاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%37.7	%51.6	%45.4
لا	%61.9	%48.1	%54.2
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%0.4	%0.4	%0.4
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (2 -6): الاضطرار للاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

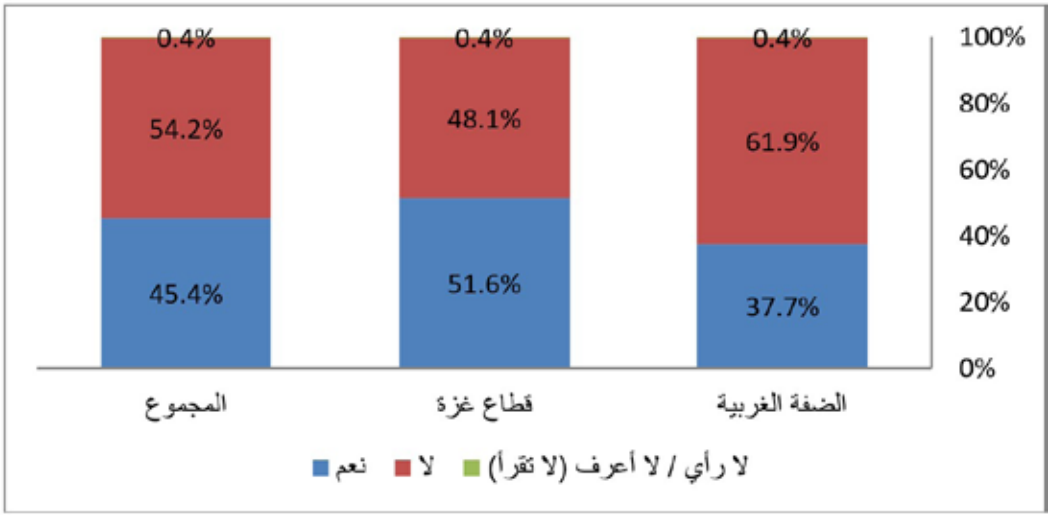

وبالمقارنة مع استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، فإنّ هناك ارتفاعاً واضحاً بنسبة الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2a-6): طلب الواسطة للحصول على الخدمة حسب السنوات

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نعم	%34.5	%26.0	%38.6	%34.2	%39.0	%37.1	%35.1	%45.4
لا	%65.5	%74.0	%61.4	%65.8	%61.0	%62.9	%64.9	%54.2
لا رأي/رفض	---	---	---	---	---	---	---	%0.4
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (6-2a): طلب الواسطة للحصول على الخدمة حسب السنوات

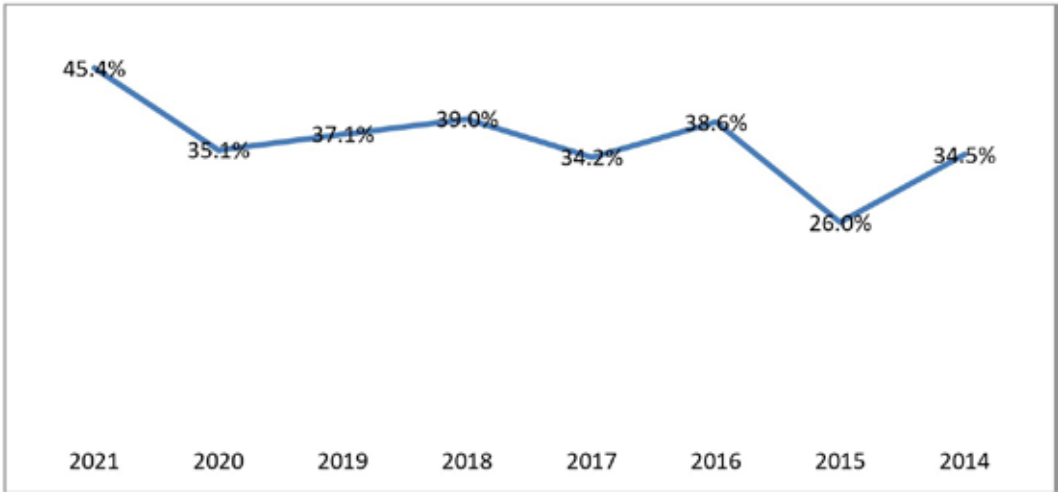

6 - 3: أسباب اللجوء إلى الواسطة:

وفيما يتعلق بأسباب اللجوء إلى الواسطة لمن اضطروا للجوء لها، أشار 25% من المبحوثين إلى أنّ السبب الأهم في ذلك يعود إلى تقصير الوقت بعدم اتباع الإجراءات البيروقراطية (30% في الضفة الغربية، 18% في قطاع غزة)، فيما أشار 20% إلى أنّ السبب الأهم يعود إلى «الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق بسبب الفساد» (22% في الضفة الغربية، 18% في قطاع غزة)، في حين أنّ 17% أشاروا إلى أنّ أهم سبب يعود إلى عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات (18% في الضفة الغربية، 16% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6 - 3): أسباب اللجوء إلى الواسطة

	أول أهم سبب	ثاني أهم سبب	ثالث أهم سبب	المعدل
تقصير الوقت بعدم اتباع الاجراءات البيروقراطية	%25.1	%19.5	%15.0	%19.9
عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات	%17.0	%14.2	%27.1	%19.4
الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص	%13.3	%18.6	%20.0	%17.3
الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد	%20.3	%20.0	%10.6	%17.0
ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء للواسطة	%13.5	%13.1	%15.8	%14.1
شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدمها لك المعارف	%10.5	%13.5	%10.3	%11.4
لا يوجد رد آخر	%0.0	%1.1	%1.3	%0.8
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%0.3	%0.0	%0.0	%0.1
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.1	%0.0	%0.0	%0.0
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (3 - 6): أسباب اللجوء إلى الواسطة

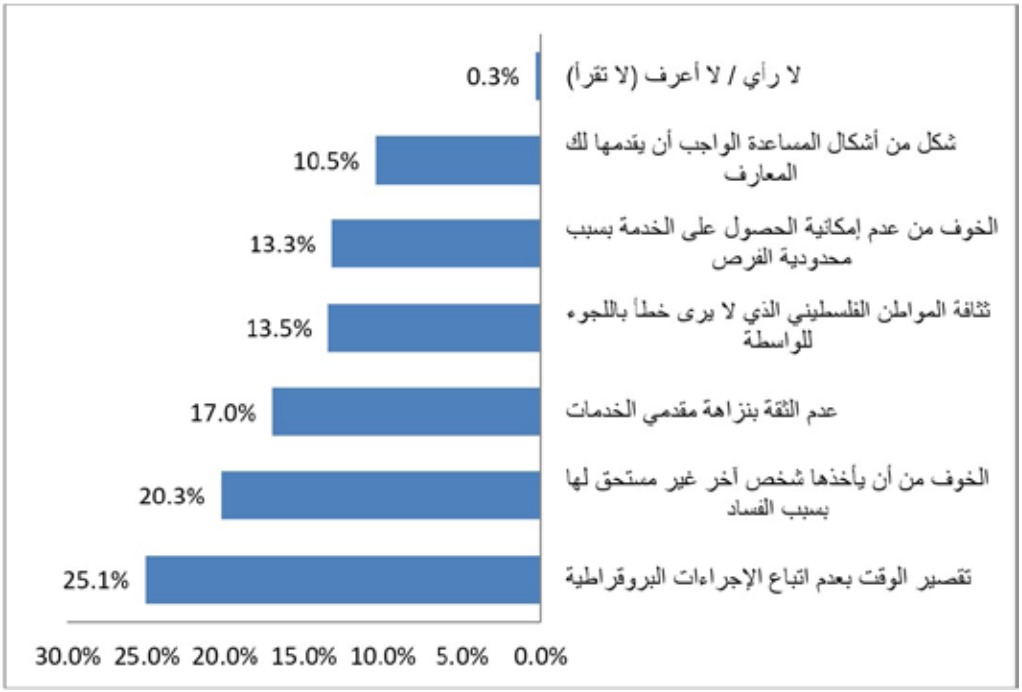

6-4a: الواسطة والمحسوبية في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية

فيما يتعلق بالواسطة في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية، يعتقد 85% من المبحوثين أنّها موجودة (92% في الضفة الغربية، 73% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6-4a): الواسطة والمحسوبية في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%92.1	%73.4	%84.5
لا	%7.1	%22.6	%13.4
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%0.8	%4.0	%2.1
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (6-4a): الواسطة والمحسوبية في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية

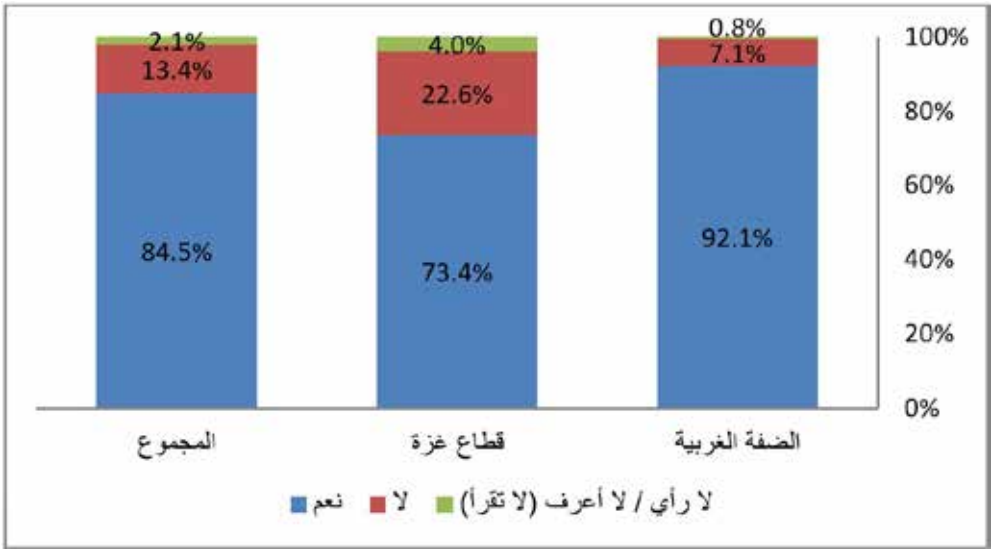

ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات في الوظيفة الحكومية العادية لدى سكان القرى والبلدات إلى 91% مقارنة بسكان المخيمات (84%) وسكان المدن (82%).
كما وترتفع نسبة من يعتقدون بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات في الوظيفة الحكومية العادية لدى أصحاب الدخل المرتفع (أكثر من 5500 شيقل) إلى 92% مقارنة بأصحاب الدخل المنخفض (أقل من 1500 شيقل) بنسبة (77%).

6-4b: الواسطة والمحسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا

يعتقد 82% من المبحوثين أنّ الواسطة والمحسوبية موجودة في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا (93% في الضفة الغربية، 66% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6-4b): الواسطة والمحسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%93.0	%66.1	%82.1
لا	%4.4	%27.5	%13.8
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%2.5	%6.4	%4.0
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.1	%0.0	%0.1
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (6-4b): الواسطة والمحسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا

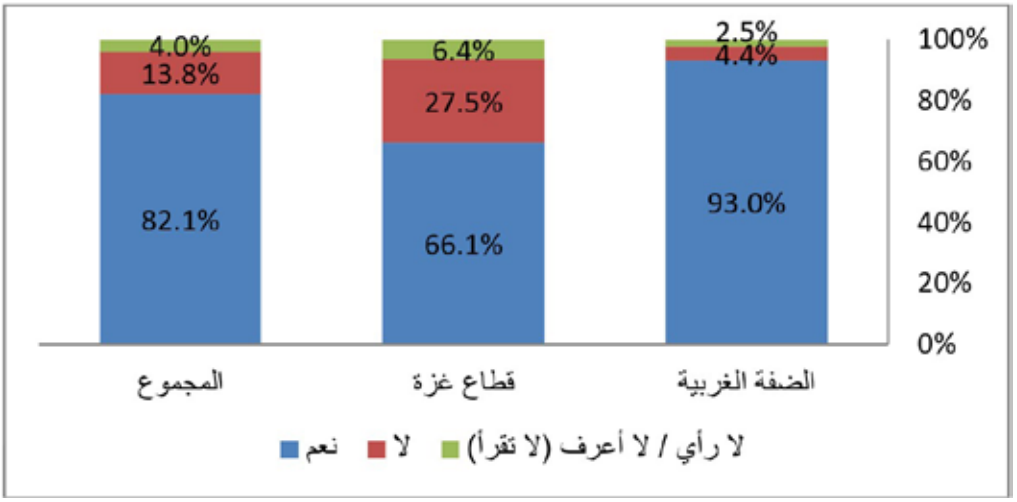

ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات في الوظائف العليا لدى سكان القرى والبلدات إلى (91%) مقارنة بسكان المخيمات (85%) وسكان المدن (77%).

7. الرشوة وتقديم الهدايا:

1 – 7: توجه المواطنين أو أقاربهم لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة

تشير النتائج إلى أنّ 17% من المواطنين سبق وأن دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا هم أو أحد أقاربهم لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة، ومن الملاحظ هنا الارتفاع الكبير في النسبة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة (13% في الضفة الغربية، 21% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي أدناه:

جدول (1 – 7): توجه المواطنين أو أقاربهم لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%13.4	%21.2	%16.5
لا	%85.8	%77.4	%82.4
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%0.4	%0.8	%0.6
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.4	%0.6	%0.5
	%100.0	%100.0	%100.0

2 - 7. المجالات والخدمات الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة

تظهر النتائج أنّ خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية هي الأكثر عرضةً للرشوة وبنسبة 33%، وترتفع هذه النسبة وبشكل ملحوظ في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية (30% في الضفة الغربية، 37% في قطاع غزة). أما خدمات الصحة فتحتل المرتبة الثانية وبنسبة 23% بارتفاع ملحوظ في الضفة الغربية عن قطاع غزة (29% في الضفة الغربية، 15% في قطاع غزة). وفيما يتعلق بخدمات التعليم، فقد أشار 23% من المبحوثين إلى أنّها الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة وبارتفاع ملحوظ في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة (27% في الضفة الغربية، 18% في قطاع غزة). أما بخصوص خدمات الكهرباء فيرى 7% أنّها الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة (4% في الضفة الغربية، 11% في قطاع غزة)، فيما أشار 6% إلى أنّ خدمة الاتصالات هي الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة (1% في الضفة الغربية، 13% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2 - 7): المجالات والخدمات الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة

	المجال الأول الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة	المجال الثاني الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة	المجال الثالث الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة	المعدل
خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية	%32.7	%16.9	%23.1	%24.2
خدمات الصحة	%23.4	%23.7	%20.5	%22.5
خدمات التعليم	%23.0	%25.6	%12.6	%20.4
خدمات الاتصالات	%6.0	%12.8	%13.6	%10.8
خدمات الكهرباء	%7.2	%13.0	%11.3	%10.5
خدمات المياه	%3.3	%5.5	%16.0	%8.3
لا يوجد رد آخر	%0.0	%2.5	%2.9	%1.8
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%4.1	%0.0	%0.0	%1.4
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.3	%0.0	%0.0	%0.1
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (2 - 7): المجالات والخدمات الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة

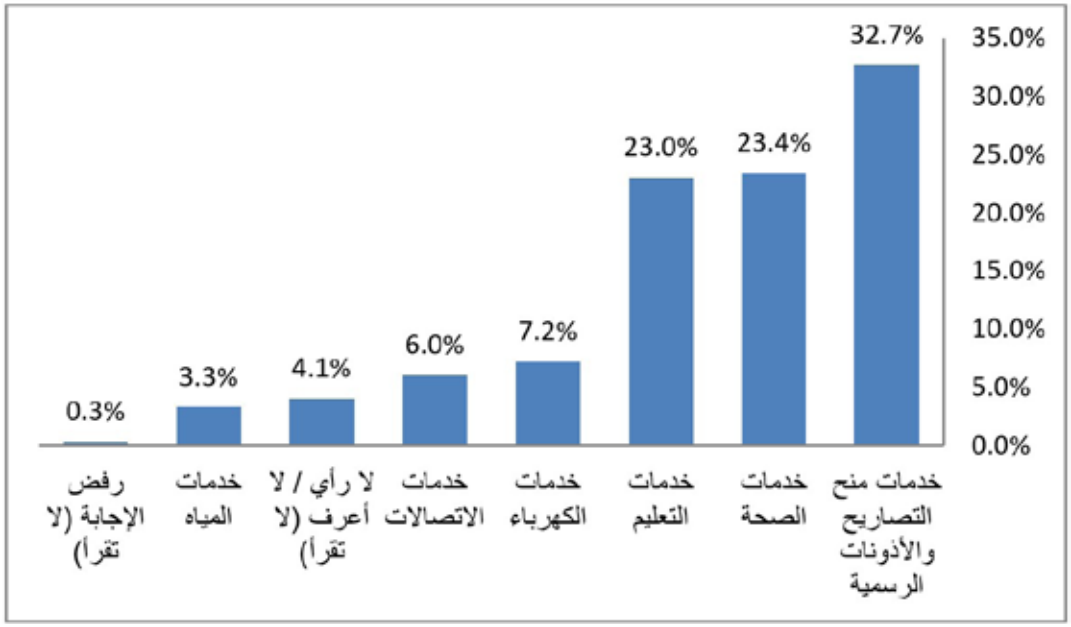

8. دور الإعلام في مكافحة الفساد:

يتناول هذا القسم من الاستطلاع قياس رأي المواطنين حول دور الإعلام في مكافحة انتشار الفساد وأيٍّ الوسائل أكثر فعالية.

8 - 1: تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد لعام 2021:

يرى 51% من المبحوثين أنّ دور وسائل الإعلام كان فعّالاً أو متوسط الفعالية في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2021 (37% في الضفة الغربية، 71% في قطاع غزة)، مقابل 48% يرون أنّه كان ضعيفَ الفعالية (62% في الضفة الغربية، 28% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (8 - 1): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2120

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
فعّال	%7.2	%19.6	%12.2
متوسط الفعالية	%29.7	%51.6	%38.6
ضعيف الفعالية	%61.6	%28.2	%48.1
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%1.1	%0.6	%0.9
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.4	%0.0	%0.2
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (1 - 8): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2021

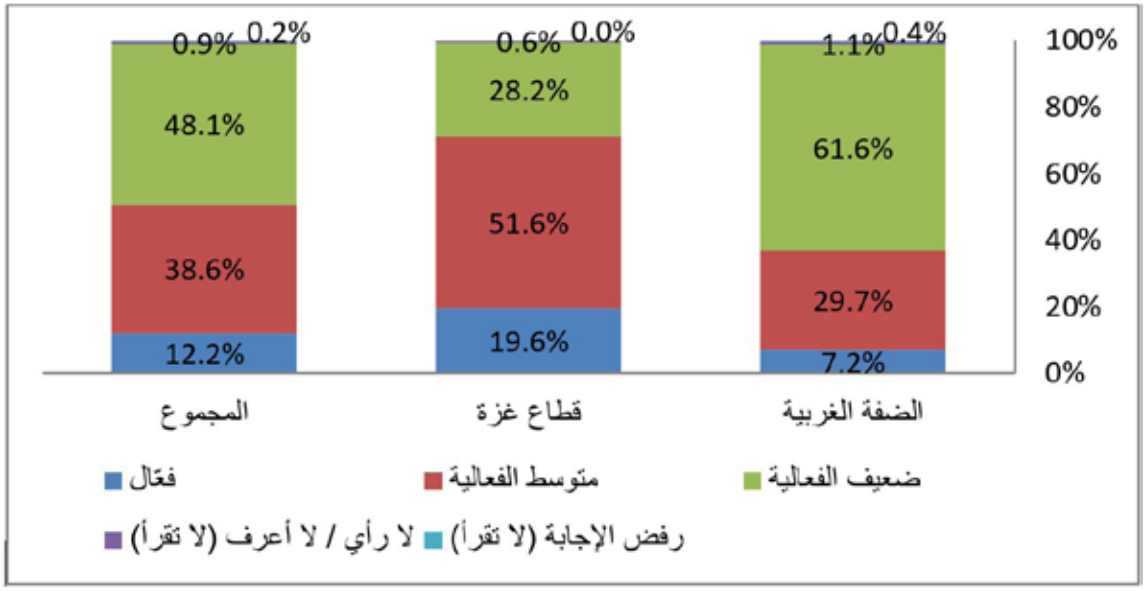

بمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج الاستطلاعات السابقة، يتبين أنّ تقييم المواطنين لفعالية دور الإعلام في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت خلال العام 2120 لم يتغير بشكل واضح في هذا الاستطلاع عما كان عليه في استطلاعات السنوات السابقة. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي أدناه:

جدول (1a-8): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد حسب السنوات

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
فعّال	%14.8	%18.8	%16.3	%11.1	%14.2	%12.2
متوسط الفعالية	%37.0	%42.3	%39.9	%38.1	%39.6	%38.6
ضعيف الفعالية	%45.6	%36.1	%41.5	%48.0	%44.5	%48.1
لا أعرف	%2.6	%2.9	%2.3	%2.8	%1.7	%0.9
	%100	%100	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

2 - 8: أكثر الوسائل الإعلامية فعالية في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2021:

تشير نتائج الاستطلاع إلى أنّ 69% من المبحوثين يعتبرون أنّ الإعلام الرقمي (وكالات الإعلام الإلكترونية والإذاعات والفضائيات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي) كانت أكثر وسائل الإعلام فعالية في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت خلال العام 2021 (73% في الضفة الغربية، 64% في قطاع غزة)، يليها الإعلام المرئي وفقاً لـ 17% من المبحوثين (16% في الضفة الغربية، 18% في قطاع غزة)، بينما يرى 9% أنّ الإعلام المسموع كان أكثر فعالية في ذلك (7% في الضفة الغربية، 13% في قطاع غزة). أما الإعلام المقروء فكان أكثر فعالية برأي 3% من المبحوثين. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2 - 8): أكثر وسائل الإعلام فعالية في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت خلال عام 2021

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الإعلام الرقمي	%72.8	%64.3	%69.3
الإعلام المرئي	%15.7	%17.8	%16.5
المسموع	%6.9	%13.0	%9.4
المقروء	%2.2	%4.2	%3.0
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%2.3	%0.8	%1.7
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.1	%0.0	%0.1
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (2 - 8): أكثر وسائل الإعلام فعالية في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت خلال عام 2021

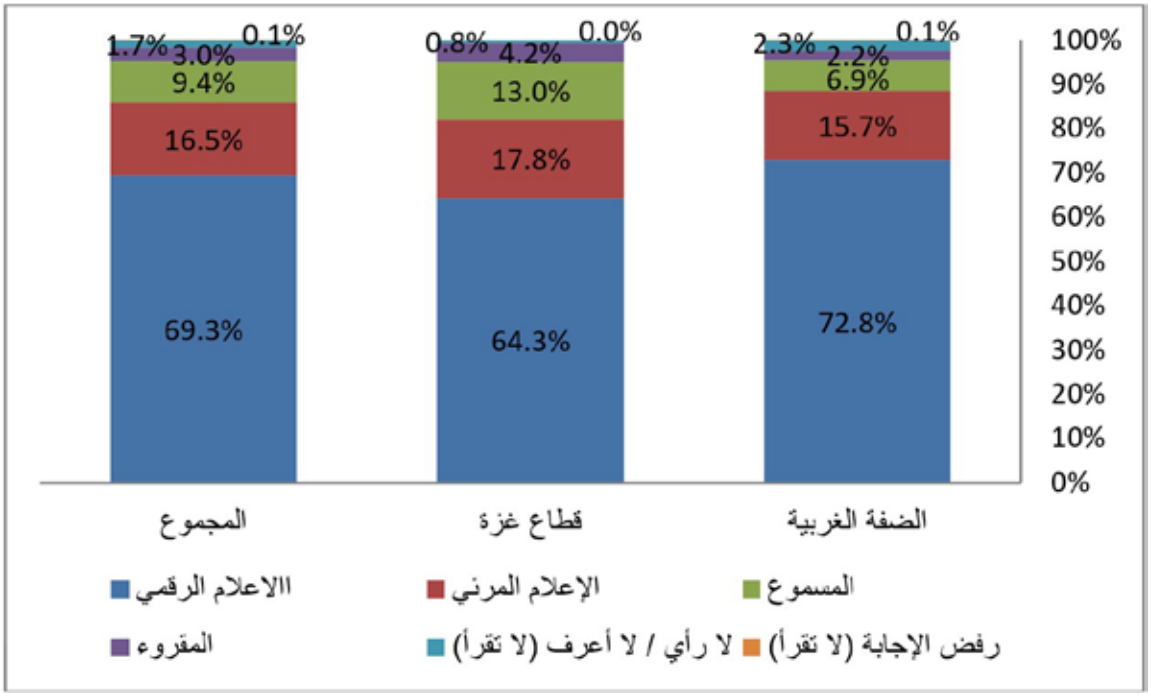

9. الاعتقاد بوجود فساد بالقضاء ودور الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد

9-1: الاعتقاد بوجود فساد في القضاء (المحاكم والنيابة العامة «القضاة وأعضاء النيابة والعاملين فيها»)

تظهر نتائج الاستطلاع أنّ 76% من المبحوثين يعتقدون بوجود فساد بالقضاء وبفارق واضح بين الضفة والقطاع (84% في الضفة الغربية، 64% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-1): الاعتقاد بوجود فساد في القضاء

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%84.1	%63.6	%75.8
لا	%10.2	%31.2	%18.7
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%5.7	%5.2	%5.5
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (9-1): الاعتقاد بوجود فساد في القضاء

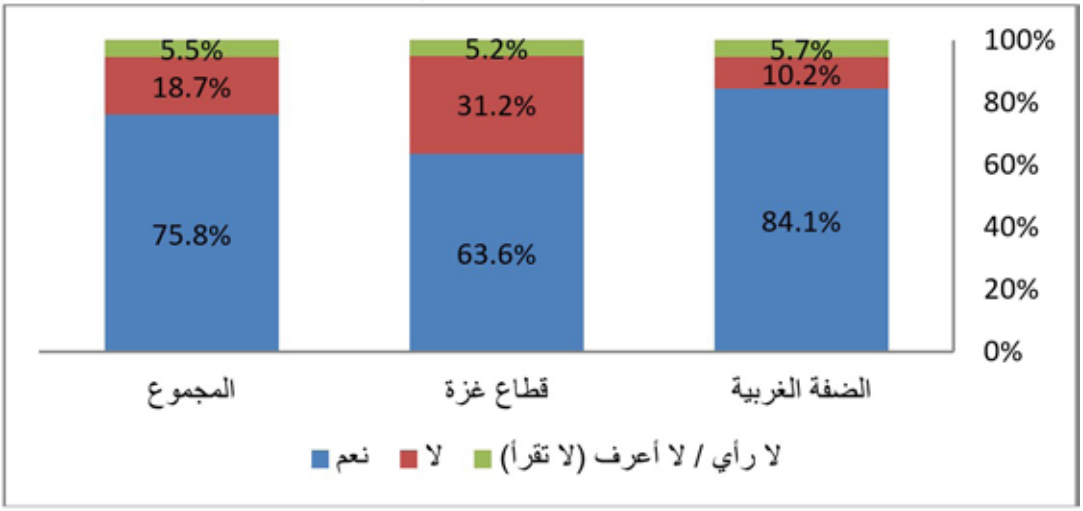

ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود فساد في القضاء لدى سكان المخيمات والقرى والبلدات إلى (80%) مقارنة بسكان المدن (73%).

بالمقارنة مع استطلاع عام 2020 يتضح أنّ هناك ارتفاعاً واضحاً في نسبة اعتقاد المواطنين بوجود فساد في القضاء، حيث ارتفعت النسبة لتصل إلى 76% في هذا الاستطلاع مقارنة مع 69% في الاستطلاع السابق. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (9-1a): الاعتقاد بوجود فساد في القضاء - نظرة مقارنة

	2020	2021
نعم	%68.9	%75.8
لا	%24.1	%18.7
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%7.0	%5.5
	%100.0	%100.0

9-1A: استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ):

تم طرح سؤال على المبحوثين في الضفة الغربية حول استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ)، حيث أظهرت النتائج أنّ 78% من المبحوثين في الضفة يعتقدون أنّ هذه الجهات لا تمارس دورها باستقلالية، فيما يعتقد 15% فقط أنّها تمارس عملها باستقلالية. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-1A): استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

	الضفة الغربية
نعم	%15.1
لا	%78.4
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%6.5
	%100.0

شكل (9-1A): استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

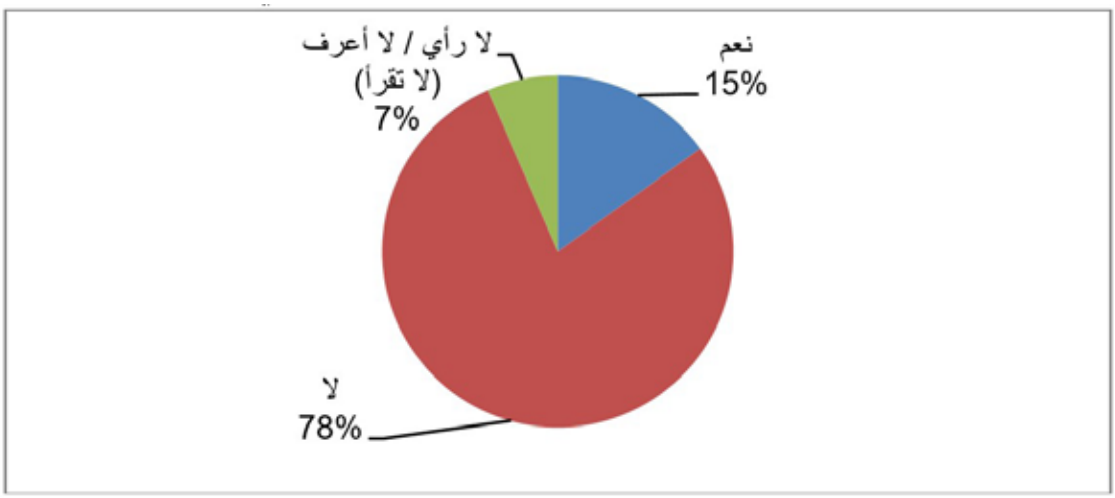

وبمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج الاستطلاعات السابقة، لا يوجد تغيّر واضح في نسبة من يعتقدون بأنّ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد لا تعمل باستقلالية. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (9-1A): استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة- جدول مقارنات

	2017 الضفة الغربية	2018 الضفة الغربية	2019 الضفة الغربية	2020 الضفة الغربية	2021 الضفة الغربية
نعم	%18.4	%15.7	%23.0	%18.8	%15.1
لا	%74.6	%79.5	%69.9	%76.9	%78.4
لا أعرف	%7.0	%4.8	%7.1	%4.3	%6.5
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

9-2A: الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين في الضفة:

طُلب من المبحوثين اختيار أكثر جهتين تدخلاً بالجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية بعد تزويدهم بأسماء هذه الجهات، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 31% من المبحوثين من الذين يعتقدون بعدم استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد أنّ رئاسة الوزراء والوزراء هي الجهة الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد، يليها مكتب الرئيس بنسبة 27%، ثم الأجهزة الأمنية باعتقاد 22%. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-2 A): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

	الجهة الأولى الأكثر تدخلاً	الجهة الثانية الأكثر تدخلاً	المعدل
رئاسة الوزراء والوزراء	%31.1	%28.6	%29.9
الأجهزة الأمنية	%21.5	%30.7	%26.1
مكتب الرئيس	%27.1	%15.2	%21.1
المحافظون ورؤساء البلديات	%7.4	%15.5	%11.4
قادة الأحزاب	%6.0	%9.7	%7.8
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%6.1	%0.0	%3.1
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.7	%0.0	%0.3
لا يوجد رد آخر (لا تقرأ)	%0.0	%0.4	%0.2
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (9-2A): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين في الضفة

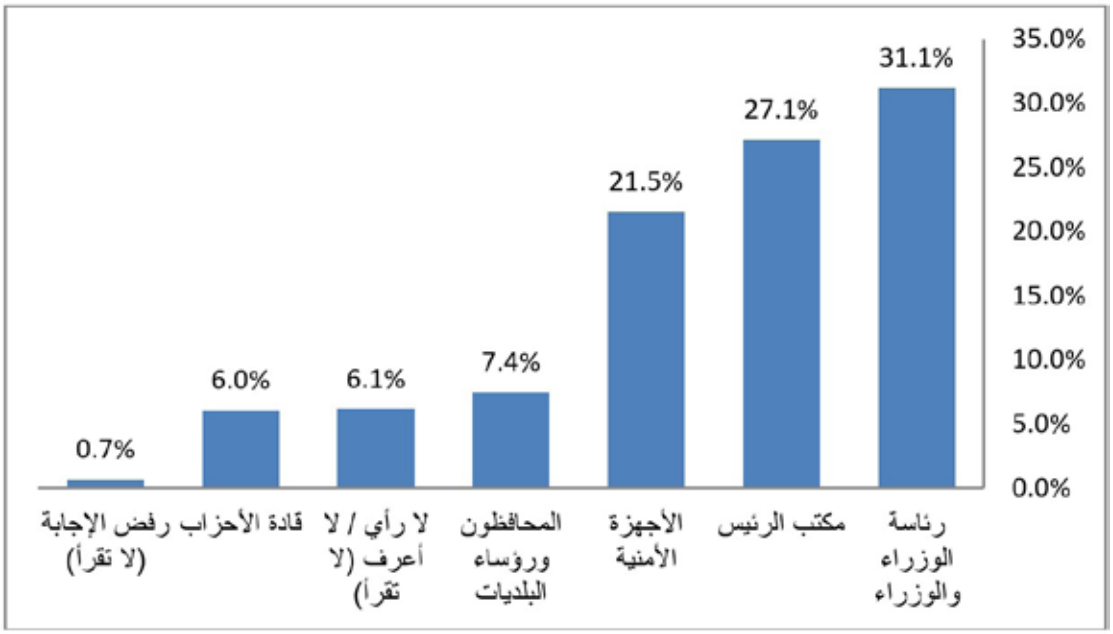

9-3A: تقييم جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة في أداء دورها ومهامها:

يرى 62% من المبحوثين في الضفة الغربية أنّ جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد غير فعّالة، في حين أنّ 35% من المبحوثين يرون أنّ الجهود فعّالة أو متوسطة الفعالية. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-3A): فعالية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة

	الضفة الغربية
غير فعّالة	%62.3
متوسطة الفعالية	%31.6
فعّالة	%3.2
لا رأي / لا أعرف	%1.9
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%0.9
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.1
	%100.0

شكل (9-3A): فعاليّة جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة

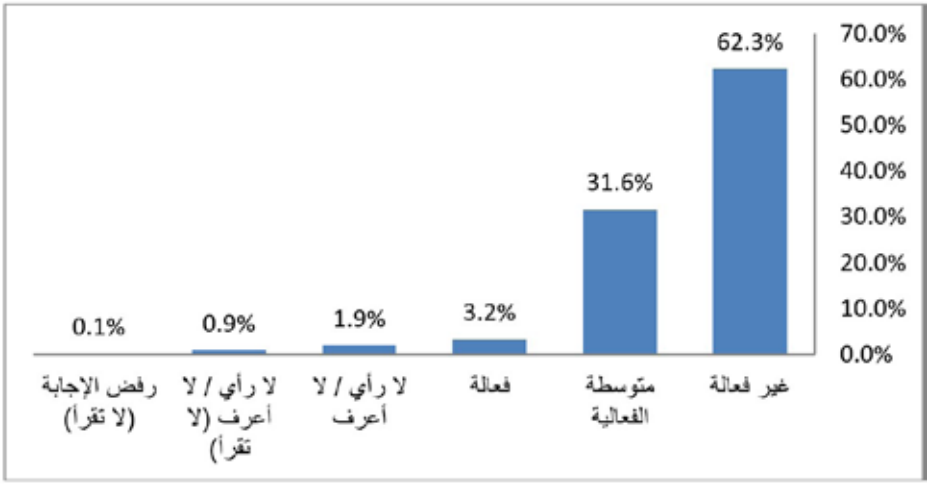

9-1B: استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة:

في هذا الاستطلاع تم طرح سؤال على المبحوثين في قطاع غزة حول استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية) في قطاع غزة، حيث أظهرت النتائج أنّ 42% من المبحوثين في القطاع يعتقدون أنّها تمارس دورها باستقلالية، مقابل 54% منهم يعتقدون أنّ هذه الجهات لا تمارس دورها باستقلالية. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-1B): استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

	قطاع غزة
نعم	**%41.8**
لا	**%54.0**
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	**%4.2**
	%100.0

شكل (9-1B): استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

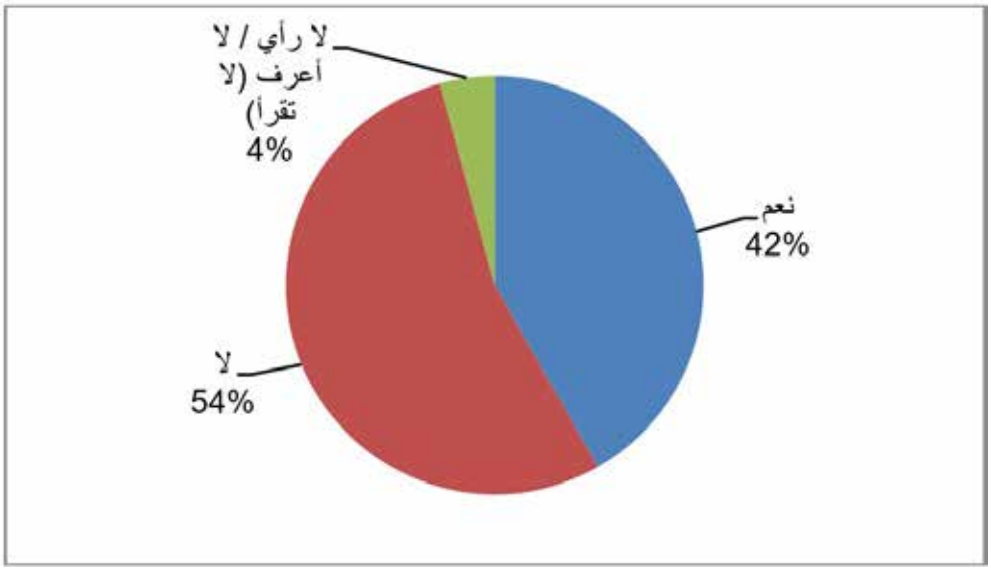

9-2B: الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة:

طُلب من المبحوثين اختيار أكثر جهتين تدخلاً بالجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة بعد تزويدهم بأسماء هذه الجهات، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 30% من المبحوثين من الذين يعتقدون بعدم استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد أنّ الأجهزة الأمنية هي الجهة الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد، يليها قادة الأحزاب بنسبة 26% ثم النائب العام بنسبة 25%، ثم أعضاء المجلس التشريعي باعتقاد 14% من المبحوثين. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-2B): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

	الجهة الأولى الأكثر تدخلاً	الجهة الثانية الأكثر تدخلاً	المعدل
الأجهزة الأمنية	%30.3	%23.5	%26.9
قادة الأحزاب	%25.8	%27.6	%26.7
النائب العام	%25.4	%22.2	%23.8
أعضاء المجلس التشريعي	%14.2	%25.1	%19.7
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%3.3	%0.0	%1.6
جهات أخرى (حدد: _____)	%0.6	%1.4	%1.0
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.4	%0.0	%0.2
لا يوجد رد آخر (لا تقرأ)	%0.0	%0.2	%0.1
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (9-2B): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

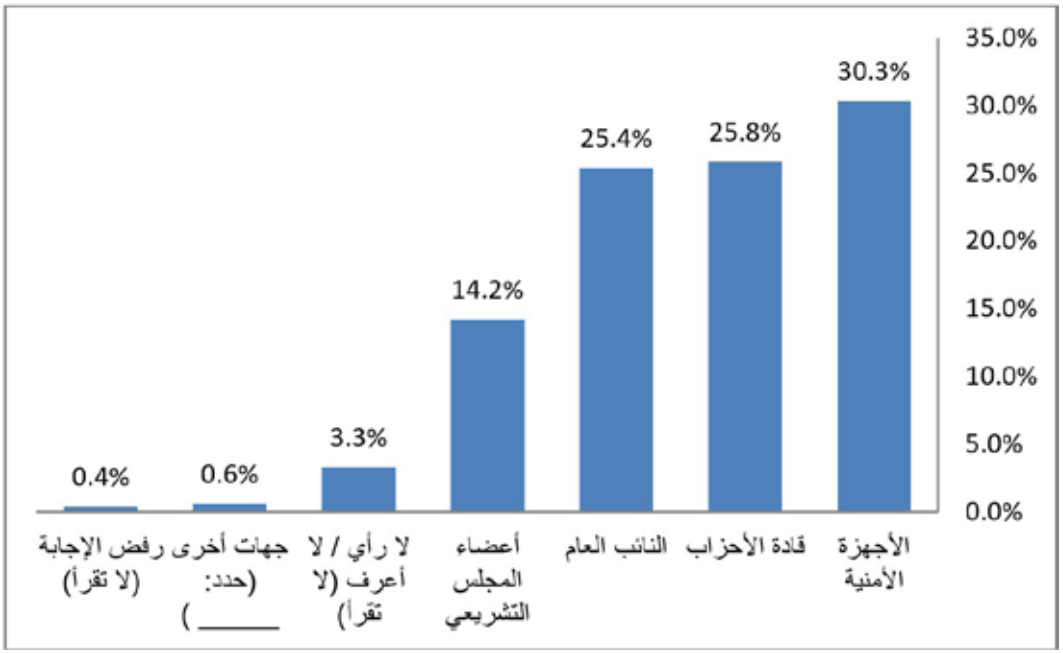

9-3B: تقييم جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة في أداء دورها ومهامها:

يرى 28% من المبحوثين في قطاع غزة أنّ جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد غير فعّالة، في حين أنّ 70% من المبحوثين يرونها فعّالة أو متوسطة الفعالية. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-3B): فعالية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

	قطاع غزة
متوسطة الفعالية	%57.0
غير فعّالة	%27.6
فعّالة	%12.5
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%1.5
لا رأي / لا أعرف	%0.7
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.5

شكل (9-3B): فعالية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

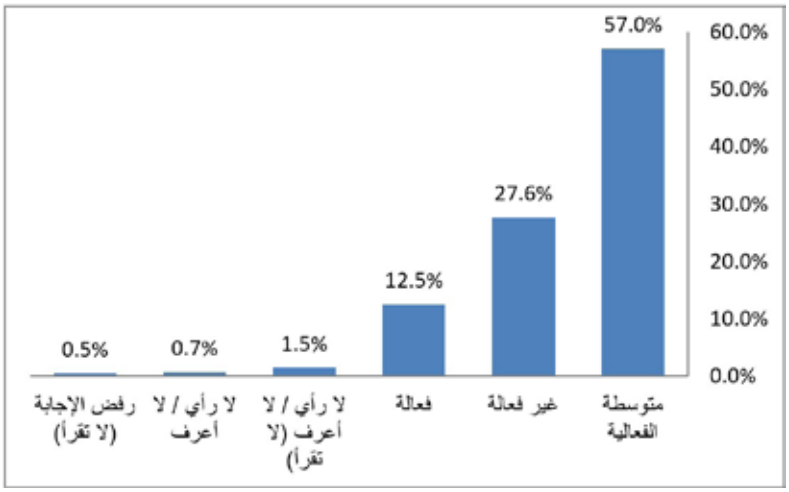

10. دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

يرى 50% من المبحوثين أنّ دور منظمات المجتمع المدني غير فعّال (61% في الضفة الغربية، 35% في قطاع غزة)، فيما يرى 48% أنّ دورها فعّال أو متوسط الفعالية (48% في الضفة الغربية، 64% في قطاع غزة). للمزيد أنظر الجدول واشكل البياني أدناه:

جدول (10): دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
غير فعّال	%60.6	%34.8	%50.2
متوسطة الفعالية	%33.6	%49.1	%39.9
فعّال	%4.0	%15.2	%8.5
لا رأي / لا أعرف	%1.7	%0.6	%1.2
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%0.1	%0.2	%0.2
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.0	%0.2	%0.1
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (10): دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

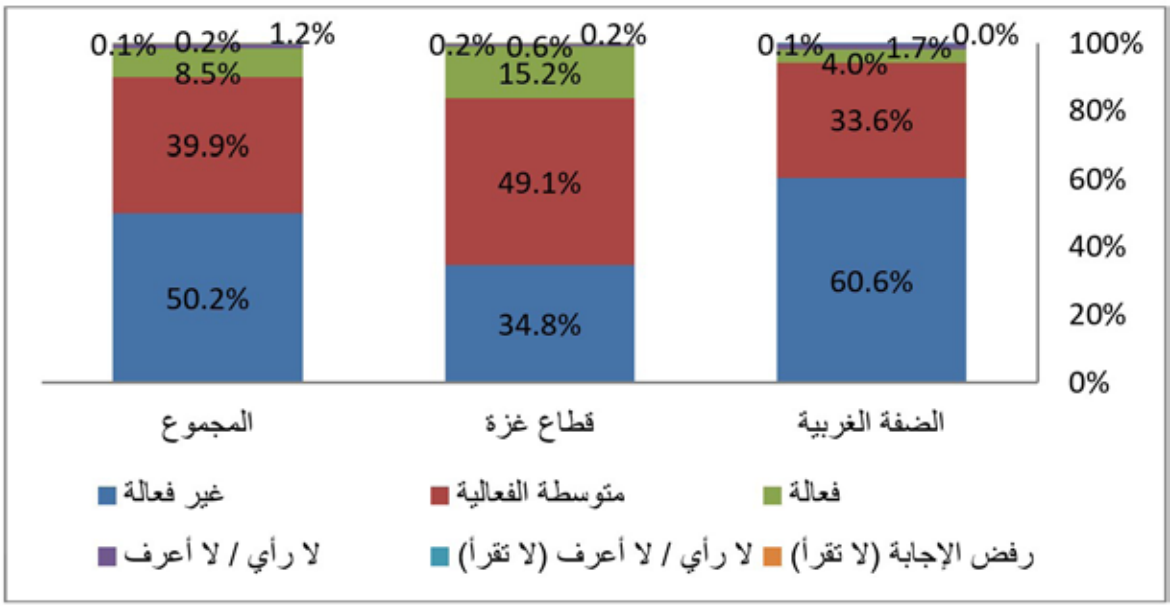

11. الإبلاغ عن الفساد:

11-1: الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد عن حالات فساد يلاحظونها

يعتقد 33% من المبحوثين بأنّ المواطنين عادة ما يبلغون عن حالات الفساد التي يلاحظونها (22% في الضفة الغربية، 49% في قطاع غزة)، بينما لا يعتقد 63% ذلك (72% في الضفة الغربية، 50% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (11 - 1): الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد عن حالات فساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%22.2	%48.5	%32.9
لا	%71.7	%50.0	%62.9
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%5.9	%1.4	%4.1
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.1	%0.0	%0.1
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (11-1): الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد عن حالات فساد

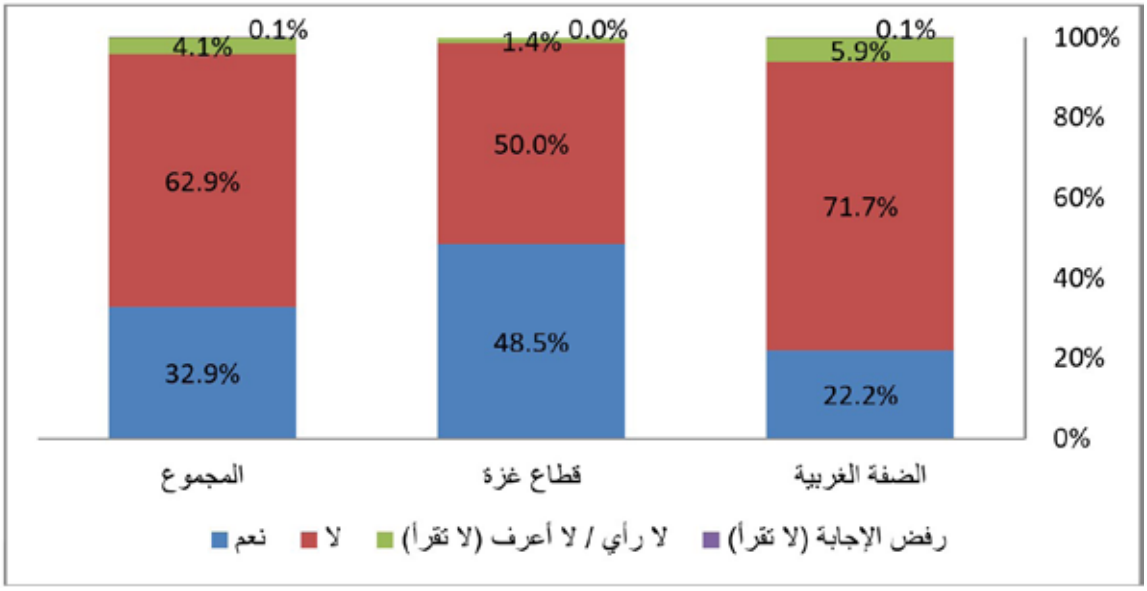

بالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، ما زال أغلبية المبحوثين يعتقدون أنّ المواطنين لا يقومون بالإبلاغ عن حالات الفساد التي يلاحظونها ولا توجد تغيّرات واضحة ولافتة للنظر خلال السنوات السابقة. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (11-1a): الإبلاغ عن الفساد - جدول المقارنات لاستطلاعات ائتلاف أمان السابقة

	2012	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نعم	%39.1	%32	%28.1	%32.7	%35.9	%32.9	%36.3	%31.7	%32.9
لا	%57.6	%62.7	%57.4	%57.4	%57.4	%57.8	%53.9	%60.1	%62.9
لا أعرف	%3.3	%5.3	%0	%9.9	%6.7	%9.3	%9.8	%8.2	%4.2
	%100	%100	%100	%100	%100	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

2 - 11: حالات الإبلاغ عن الفساد

11-2a: الإبلاغ عن الفساد كشهود

فيما يتعلق بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد عن جرائم الفساد، أفاد 54% من المستطلعة آراؤهم أنّهم سيقومون بالإبلاغ كشهود لو حصل وتعرضوا لحالات فساد (49% في الضفة الغربية، 63% في قطاع غزة)، مقابل 44% منهم أشاروا إلى أنّهم لن يبلغوا (50% في الضفة الغربية، 34% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (11-2a): الإبلاغ عن فعل فساد كشهود

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%48.7	%62.9	%54.4
لا	%50.3	%34.4	%43.9
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%1.0	%2.7	%1.7
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (11-2a): الإبلاغ عن فعل فساد كشهود

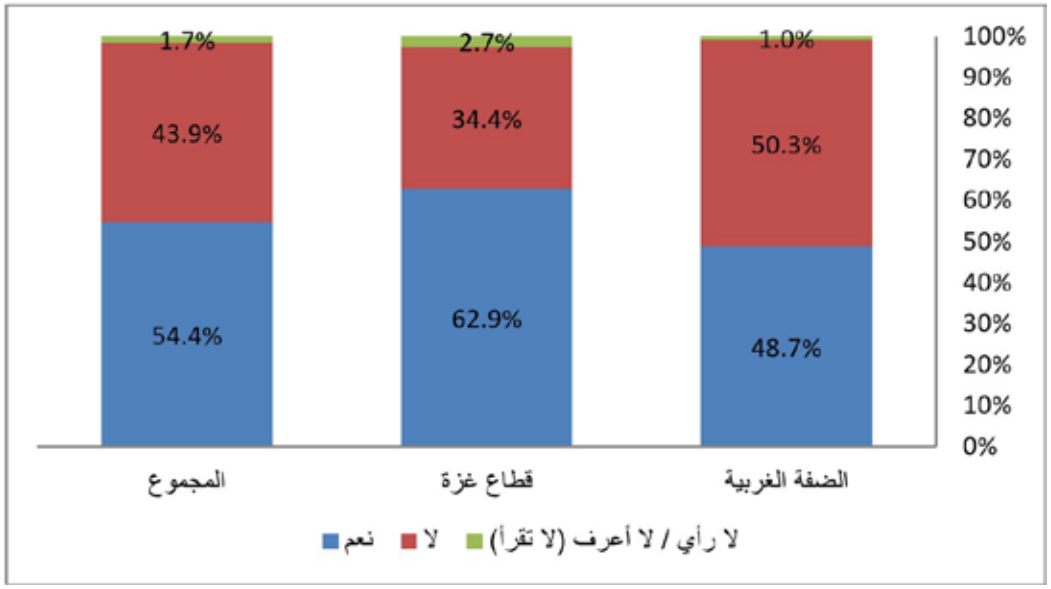

وبالمقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، يتضح أنّ هناك تراجعاً واضحاً في نسبة من صرّحوا بأنّهم لن يقوموا بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد كشهود عن حالات فساد من الممكن أن يلاحظونها. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (11-2a): الإبلاغ عن الفساد كشاهد في حال التعرض لحالة فساد حسب انطباع المواطنين حسب السنوات

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نعم	%69.2	%69	%68.4	%67	%76.7	%65.6	%62.4	%67.0	%60.4	%54.4
لا	%27.6	%31	%27.1	%33	%23.3	%34.4	%37.6	%33.0	%39.6	%43.9
لا أعرف	%3.2	----	%4.5	----	----	----	----	----	____	%1.7
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

11-2B: الإبلاغ عن الفساد كضحية

أما بخصوص الإبلاغ عن حالة الفساد كضحية، أشار 71% من المبحوثين إلى أنّهم سيقومون بالإبلاغ عن فعل فساد في حال كانوا ضحايا (67% في الضفة الغربية، 76% في قطاع غزة)، مقابل 28% منهم صرحوا بأنّهم لن يبلغوا (31% في الضفة الغربية، 24% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (11-2B): الإبلاغ عن فعل فساد كضحايا

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%67.0	%75.8	%70.6
لا	%32.6	%21.7	%28.1
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%0.4	%2.6	%1.3
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (11-2B): الإبلاغ عن فعل فساد كضحايا

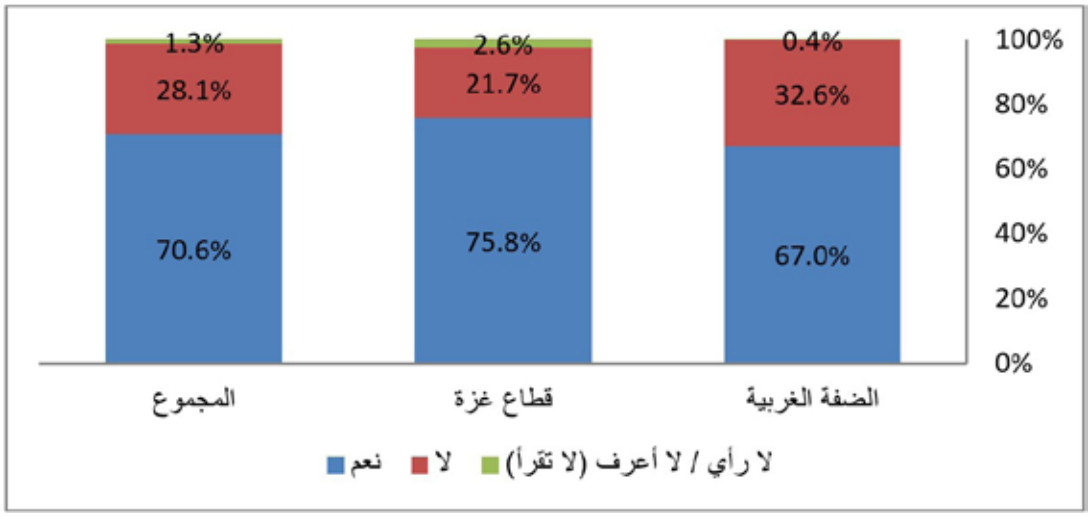

وبالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، لا يوجد تغيير في نسبة من صرحوا بأنّهم سيقومون بالإبلاغ عن الفساد في حال كانوا ضحايا في هذا الاستطلاع مقارنة باستطلاع عام 2020. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (11-2B): الإبلاغ عن فعل الفساد كضحايا

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نعم	%73.3	%68	%74.9	%79	%77.2	%60.4	%70.6	%76.9	%71.4	%70.6
لا	%22.9	%31	%21.1	%21	%22.8	%39.6	%29.4	%23.1	%28.6	%28.1
لا أعرف	%3.8	---	%3.9	---	---	---	---	----	----	%1.3
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

3 – 11: رأي المواطنين حول الإبلاغ عن الفساد

يرى 39% من المبحوثين أنّ الإبلاغ عن الفساد حقٌّ للمواطن وأنّه حرٌّ في ممارسته (47% في الضفة الغربية، 28% في قطاع غزة)، بينما يرى 50% أنّه من الواجب القيام به بموجب القانون (44% في الضفة الغربية، 57% في قطاع غزة)، في حين يعتبره 10% وشاية لا يجب ممارستها. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول 3 – 11: رأي المواطنين حول الإبلاغ عن الفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
حقٌّ لك أنت حرٌّ في ممارسته	%46.9	%27.9	%39.2
واجب عليك القيام به بموجب القانون	%44.2	%57.4	%49.6
ممارسة غير محبذة في المجتمع (وشاية... إلخ)	%7.1	%13.2	%9.6
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%1.7	%1.5	%1.6
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل 3 - 11: رأي المواطنين حول الإبلاغ عن الفساد

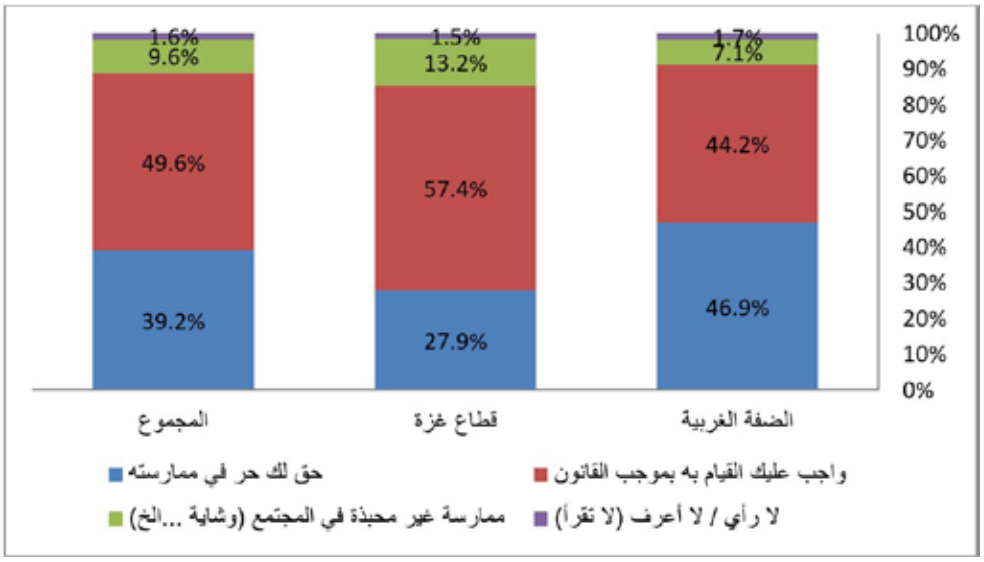

بالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، هناك ارتفاع في نسبة من يعتقدون أنّ الإبلاغ عن الفساد واجبٌ على المواطنين القيام به بموجب القانون في هذا الاستطلاع مقارنة باستطلاع عام 2020. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (3a-11): الإبلاغ عن فعل الفساد كضحية حسب انطباع المواطنين - جدول المقارنات لاستطلاعات ائتلاف أمان السابقة

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حقٌّ لك أنت حرٌّ في ممارسته	%61.4	%27	%31.8	%26	%38.2	%41.5	%42.1	%43.0	%45.1	%39.2
واجب عليك القيام به بموجب القانون	%34.6	%68	%61	%70	%55.5	%52.1	%53.4	%53.3	%45.8	%49.6
وشاية لا يجب ممارستها	%2.4	%5.1	%2.2	%4	%6.2	%6.4	%4.5	%3.7	%9.1	%9.6
لا أعرف	%1.6	---	%4.9	---	---	---	---	---	---	%1.6
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

12. أسباب عدم الإبلاغ عن الفساد:

تم طرح سؤال على المبحوثين حول الأسباب التي تؤدي إلى عدم الإبلاغ عن الفساد، وتم تزويدهم بقائمة من هذه الأسباب ليختاروا أكثر ثلاثة أسباب تأثيراً، حيث أشارت النتائج إلى أنّ السبب الأول الأكثر إعاقة للإبلاغ هو عدم وجود حماية كافية للموطنين المبلغين والشهود إضافة إلى السبب المتعلق بعدم وجود وعي كاف بمعنى الفساد وأشكاله (20% لكلٍ منها)، يلي ذلك الخوف من الانتقام برأي 17% ثم عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين بنسبة 11%، أما الأسباب الأخرى فتعتبر الأقل تأثيراً. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (12): الأسباب التي تعيق الإبلاغ عن الفساد

	السبب الأول الأكثر إعاقة	السبب الثاني الأكثر إعاقة	السبب الثالث الأكثر إعاقة	المعدل
عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود	%19.7	%18.3	%9.2	%15.7
الخوف من الانتقام	%16.7	%15.2	%14.7	%15.5
عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله	%20.7	%8.5	%9.2	%12.8
عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين	%11.4	%16.4	%10.4	%12.7
عدم القدرة على إثبات حالة الفساد	%7.2	%10.2	%12.8	%10.0
عدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد	%5.4	%6.5	%14.2	%8.7
عدم معرفة من هي الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفساد	%10.3	%9.0	%6.7	%8.6
ضعف وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة الفلسطينية	%4.4	%8.3	%9.2	%7.3
القناعة بأنّ الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية	%2.7	%6.1	%7.0	%5.3
عدم وجود سجلات عامة متاحة للمواطنين	%1.1	%1.5	%6.6	%3.0
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.3	%0.0	%0.0	%0.1
لا يوجد رد آخر	%0.0	%0.1	%0.2	%0.1
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%0.2	%0.0	%0.0	%0.1
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (12): الأسباب التي تعيق الإبلاغ عن الفساد

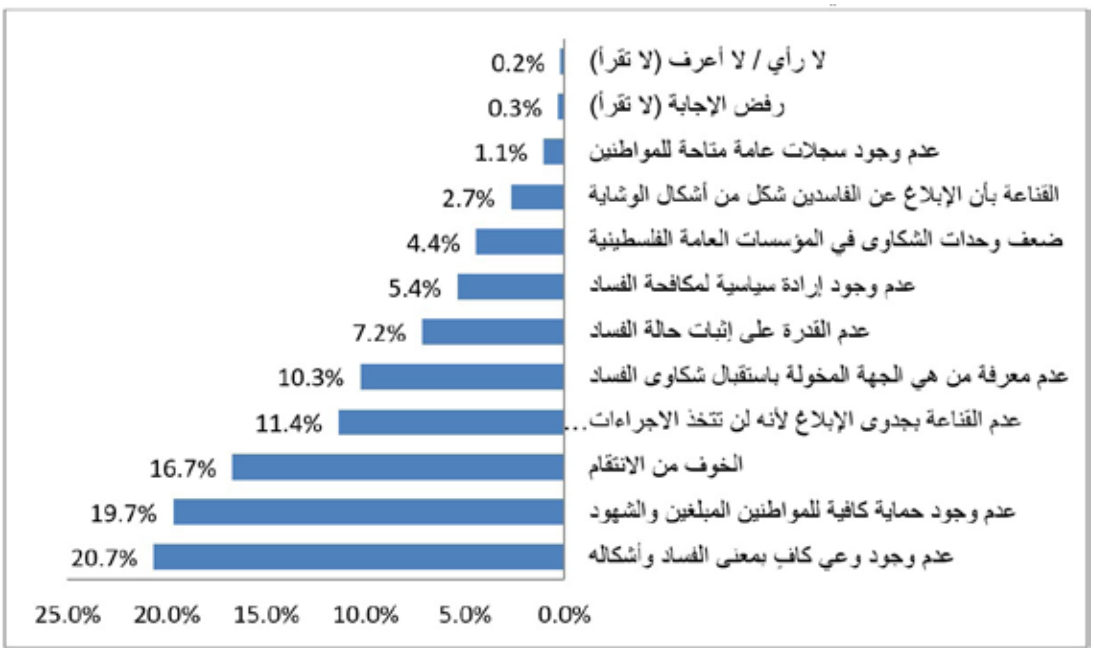

13. جهود مكافحة الفساد:

1 - 13: الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

فيما يتعلق برأي المبحوثين حول الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في فلسطين، أشار 84% إلى أنّها غير كافية (96% في الضفة الغربية، 68% في قطاع غزة)، في حين أشار 15% فقط إلى أنّها كافية (3% في الضفة الغربية مقابل 32% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (1-13): الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
كافية	%3.0	%31.7	%14.7
غير كافية	%95.5	%67.7	%84.2
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%1.5	%0.6	%1.1
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (1-13): الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في فلسطين

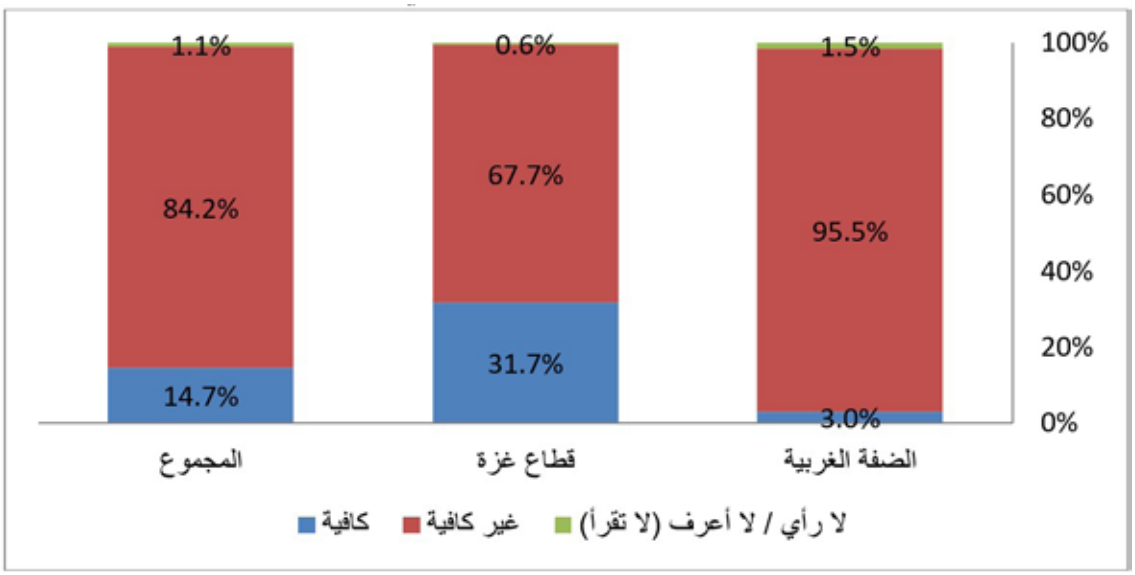

ترتفع نسبة من يعتقدون بأنّ جهود مكافحة الفساد في فلسطين غير كافية لدى سكان القرى والبلدات إلى (95%) مقارنة بسكان المخيمات (87%) وسكان المدن (77%).
كما وترتفع نسبة من يعتقدون بأنّ جهود مكافحة الفساد في فلسطين غير كافية لدى العاملين بالقطاع الخاص إلى (88%) مقارنة بالعاملين بالقطاع الأهلي (82%) والقطاع الحكومي (78%).

وبالمقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، ما زالت الغالبية تعتبر أنّ الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (1-13 a): الجهود المبذولة لمكافحة الفساد حسب السنوات

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
كافية	%10.6	%21.8	%12.7	%14.2	%11.6	%18.5	%14.7
غير كافية	%80.2	%72.8	%81.7	%83.2	%83.8	%79.5	%84.2
لا اعلم	%9.2	%5.4	%5.6	%2.5	%4.6	%2.0	%1.1
المجموع	%100	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

2-13: أسباب عدم الجدّية في مكافحة الفساد

وفيما يتعلق بأسباب عدم كفاية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في فلسطين حسب رأي من يعتقدون ذلك، اعتبر 33% منهم بأنّ أهم سبب يعود إلى ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين (35% في الضفة، 31% في قطاع غزة) ، فيما أشار 27% من المبحوثين إلى أنّ أهم سبب يعود إلى كون العقوبات التي تطبّق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة (27% في الضفة الغربية، 28% في قطاع غزة)، كذلك فقد أشار 22% إلى أنّ ذلك يعود إلى افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة (21% في الضفة الغربية، 23% في قطاع غزة)، بينما أشار 17% إلى أنّ أهم سبب يعود إلى ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة (نفس النسبة 17% لكلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول 2-13: أسباب عدم الجدّية في مكافحة الفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين	%34.6	%31.0	%33.4
العقوبات التي تطبّق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة	%26.9	%28.3	%27.4
افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة	%20.9	%22.7	%21.5
ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة	%17.3	%17.4	%17.3
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%0.2	%0.6	%0.3
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.1	%0.0	%0.1
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (2-13): أسباب عدم الجدّية في مكافحة الفساد

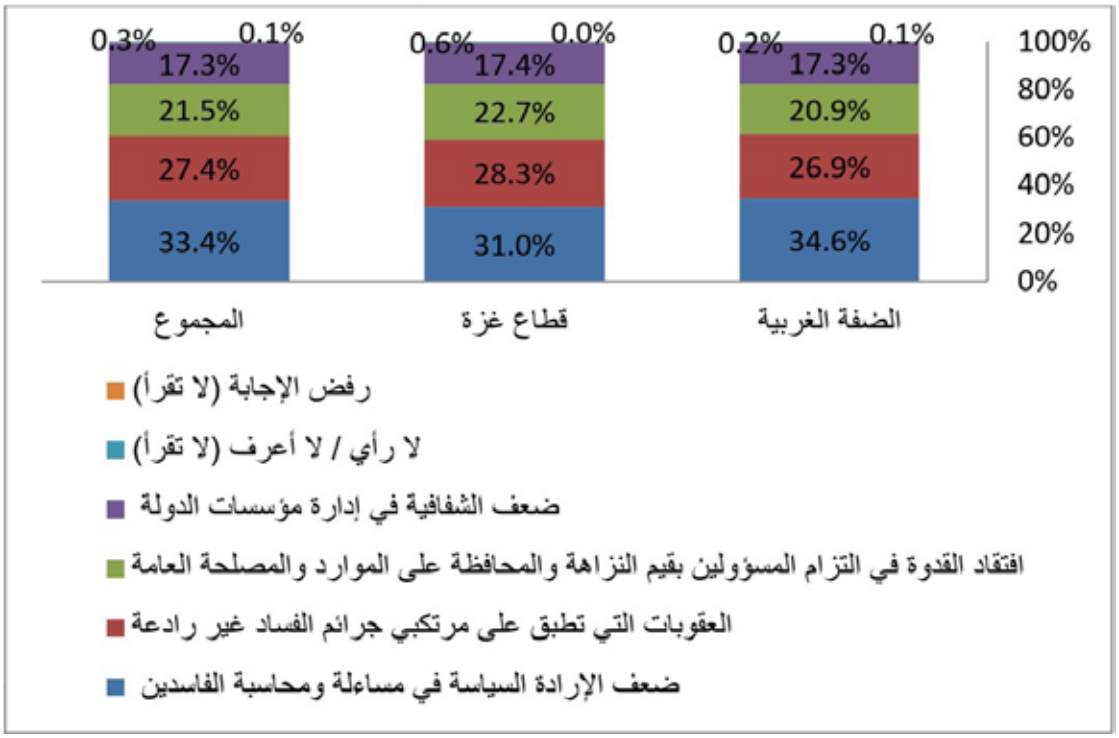

14. التغيّر في مستوى الفساد:

يتناول هذا الجزء من الاستطلاع قياس رأي المواطنين وانطباعاتهم حول التغيّر الحاصل في مستوى انتشار الفساد خلال العام 2021 وتوقعاتهم لعام 2022.

14 - 1: التغيّر في مستوى الفساد لعام 2021

يرى 58% من المبحوثين أنّ الفساد ازداد في عام 2021، (71% في الضفة الغربية، 39% في قطاع غزة)، مقابل 11% من المبحوثين قالوا إنّ مستوى انتشار الفساد قد انخفض (2% في الضفة الغربية، 25% في قطاع غزة). بينما أشار 29% من المبحوثين إلى أنّه لم يتغير (25% في الضفة الغربية، 35% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول 14 - 1: الاعتقاد بحصول تغيّر على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2021

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم، ازداد	%71.3	%39.0	%58.2
نعم، انخفض	%2.3	%24.7	%11.4
لم يتغير	%24.7	%35.3	%29.0
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%1.7	%1.0	%1.4
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (14-1): الاعتقاد بحصول تغيّر على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2021

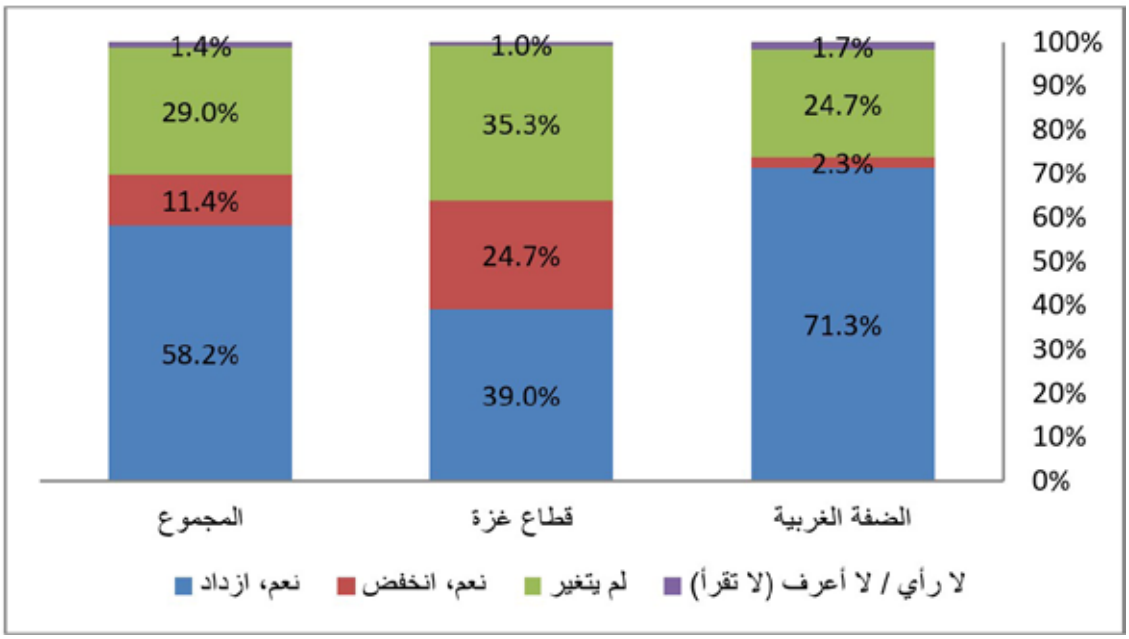

وبمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة ارتفعت نسبة من يعتقدون بازدياد مستوى انتشار الفساد لتصل إلى 58% في هذا الاستطلاع مقارنة بـ 53% في استطلاعات عاميّ 2019 و2020، لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (14-1a): الاعتقاد بحصول تغيّر على مستوى انتشار الفساد حسب السنوات

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نعم، ازداد	%52.4	%54.1	%51	%54.9	%54.6	%66.5	%52.7	%53.3	%58.2
نعم، انخفض	%18.2	%11.9	%11	%15.2	%15.9	%10.6	%11.7	%13.9	%11.4
لم يتغير	%26.5	%30.8	%33	%26.8	%27.0	%21.1	%32.0	%29.3	%29.0
لا أعرف	%2.9	%3.2	%6	%3.1	%2.6	%1.9	%3.7	%3.4	%1.4
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (14-1a): الاعتقاد بحصول زيادة على مستوى انتشار الفساد حسب السنوات

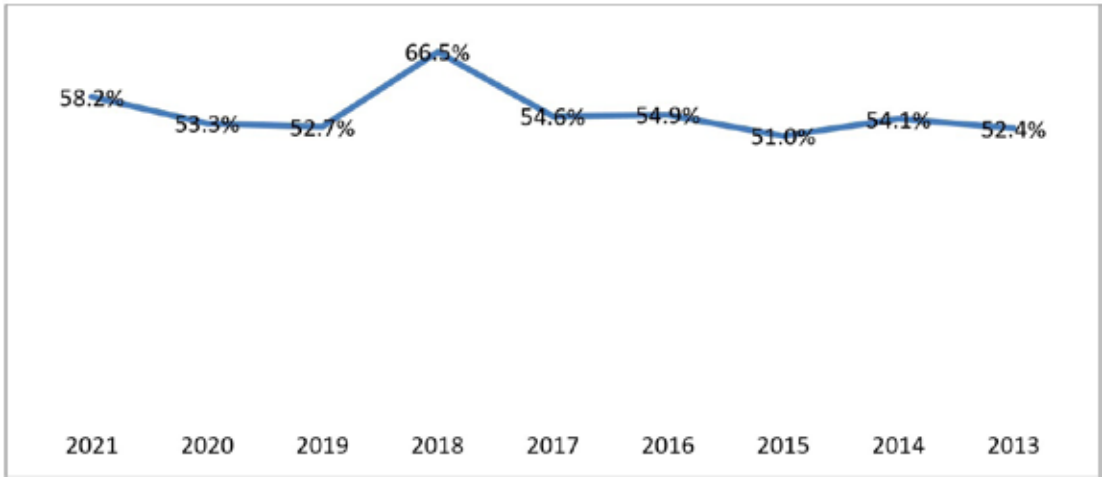

2-14 : التوقعات لمستوى انتشار الفساد لعام 2022

بخصوص التوقّعات المستقبلية للمواطنين حول مستوى انتشار الفساد للعام 2022، فإنّ 59% من المبحوثين يعتقدون أنّه سيزداد (78% في الضفة الغربية، 31% في قطاع غزة)، مقابل 13% فقط قالوا إنّه سينخفض (3% في الضفة الغربية، 29% في قطاع غزة)، بينما أشار 23% إلى أنّ مستوى الفساد سيبقى كما هو (12% في الضفة الغربية، 40% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-14): التوقعات لمستوى انتشار الفساد لعام 2022

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
سينخفض	%2.5	%28.8	%13.2
سيزداد	%78.0	%31.0	%58.9
سيبقى كما هو	%12.2	%39.7	%23.4
لا رأي / لا أعرف (لا تقرأ)	%7.1	%0.6	%4.5
رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.1	%0.0	%0.1
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (2-14): التوقعات لمستوى انتشار الفساد لعام 2220

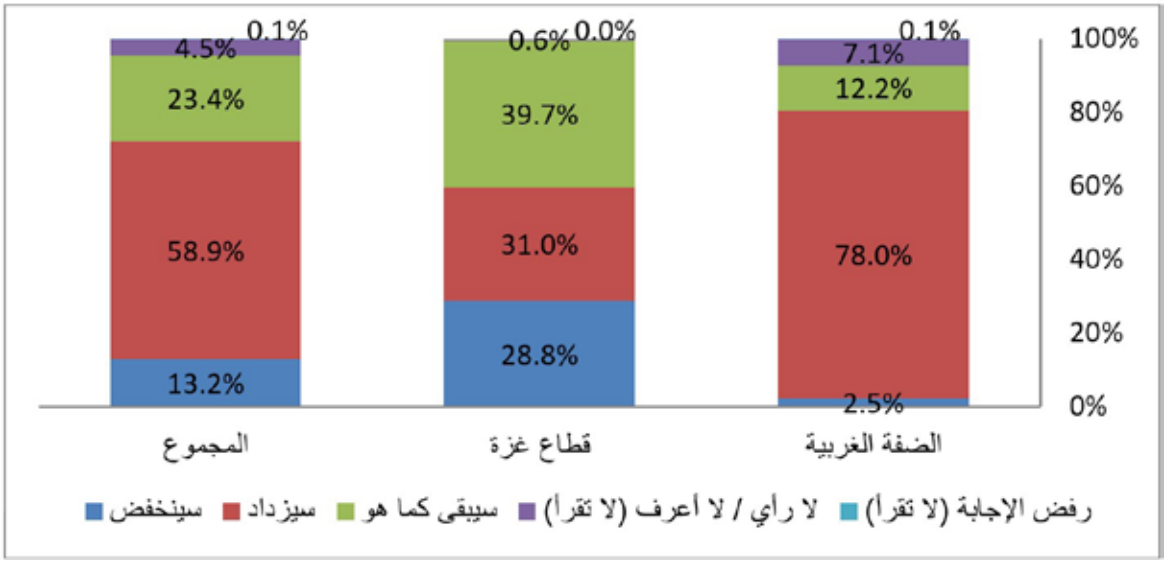

وبمقارنة هذا الاستطلاع باستطلاعات ائتلاف أمان السابقة، ما زالت توقعات المبحوثين المستقبلية غير متفائلة حول انخفاض مستوى انتشار الفساد. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (14-2a): التوقعات لمستوى انتشار الفساد - مقارنات نتائج الاستطلاع السابقة

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سينخفض	%12.8	%13.1	%9.1	%11.0	%13.9	%13.2
سيزداد	%52.1	%50.2	%61.8	%59.6	%54.8	%58.9
سيبقى كما هو	%27.1	%28.0	%22.9	%21.9	%21.3	%23.4
لا أعرف	%8	%8.7	%6.2	%7.5	%10.0	%4.5
المجموع	%100	%100	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (14-2a): التوقعات بازدياد مستوى انتشار الفساد - مقارنات نتائج الاستطلاع السابقة

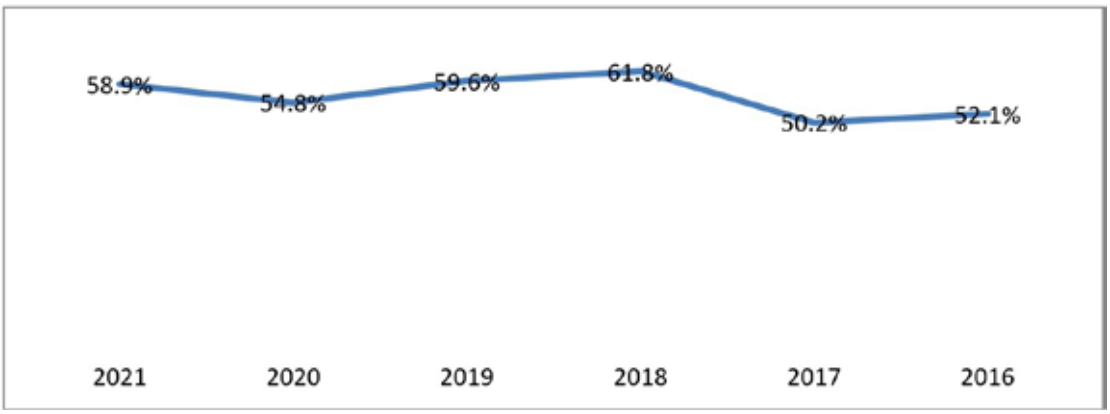

ملحق رقم 1: استمارة الاستطلاع:

استطلاع رأي المواطنين حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2021

معلومات عامة

Ques رقم الاستمارة: _____ **Res رقم الباحث**: _____

Region المنطقة:1) الضفة الغربية 2) قطاع غزة

District المحافظة:

1. جنين 2. طوباس 3. طولكرم 4. قلقيلية 5. سلفيت 6. نابلس
7. رام الله 8. القدس 9. أريحا 10. بيت لحم 11. الخليل 12. شمال غزة
13. غزة 14. الوسطى 15. خانيونس 16. رفح

Loc رقم موقع العمل (التجمع السكني): _____

Place مكان السكن: 1. مدينة 2. قرية/ بلدة 3. مخيم

العيّنة

Gender الجنس 1. ذكر 2. انثى

رقم الفرد	18 سنة فأكثر ابتداءً بالأكبر سناً	العمر	الرقم المتسلسل للأسرة														
			1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
1			1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2			2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1
3			3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3
4			4	3	2	1	4	3	2	1	4	3	2	1	4	3	2	1
5			5	4	3	2	1	5	4	3	2	1	5	4	3	2	1	4
6			6	5	4	3	2	1	6	5	4	3	2	1	6	5	4	3

سؤال (1) أولويات المواطن الفلسطيني

يواجه المجتمع الفلسطيني والحكومة العديد من التحديات التي تحتاج بذل جهود لحلها. برأيك، ما هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية الأولى لحلها؟

1. تصاعد الأزمات الاقتصادية 2. تفشي الفساد 3. ضعف سيادة القانون (بما يشمل حماية الحقوق والحريات العامة)
4. هشاشة البنية التحتية 5. استمرار الانقسام 6. سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته

سؤال (2) قد يتواجد الفساد في مختلف الدول والمجتمعات وفي القطاعات سواء القطاع العام أو الخاص أو الأهلي، ويعرّف الفساد بأنّه قيام المسؤول بإساءة استخدام السلطة الممنوحة له بحكم منصبه لتحقيق مصالح خاصة.

2-1) برأيك كيف ترى حجم انتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني؟

1.كبير 2. متوسط 3. قليل 4. لا رأي / لا أعرف

2-2) من وجهة نظرك، مرتكبو جرائم الفساد في فلسطين غالباً هم من:

1. شاغلي المناصب السياسية (فئات عليا) 2. شاغلي المناصب العادية (فئات عادية)

2-3) رتب/ي حسب رأيك أيّ الجهات التالية تبرز فيها حالات ومظاهر الفساد أكثر وأيّها أقل.

(بحيث يُعطى الرقم 4 للجهة التي يكثر انتشار الفساد فيها والرقم 1 للجهة التي يقل انتشار الفساد فيها)

a. المؤسسات الحكومية b.الهيئات المحلية (البلديات، المجالس المحلية) c.مؤسسات القطاع الخاص
d.المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية

2-4) رتب/ي حسب رأيك، أيّ المؤسسات أو الهيئات الرسمية التالية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد؟

(برجاء اختيار الجهات الثلاث الأكثر عرضةً لانتشار الفساد من الجهات التالية)

1) السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة) 2) (يسأل في قطاع غزة فقط) السلطة التشريعية «المجلس التشريعي»
3) السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة) 4) الأجهزة الأمنية
5) الهيات المحلية (البلديات والمجالس القروية) 6) المؤسسات الدينية (المحاكم الشرعية «الإسلامية والمسيحية» والأوقاف)
7) مؤسسة الرئاسة

2-5) رتب/ي أيّ الوزارات (الهيئات الحكومية) التالية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد.

(برجاء اختيار المؤسسات الثلاث الأكثر عرضةً لانتشار الفساد من بين المؤسسات التالية)

1) وزارة التنمية الاجتماعية 2) وزارة الصحة 3) وزارة النقل والمواصلات 4) وزارة الأوقاف
5) وزارة المالية 6) سلطة المياه 7) وزارة التربية والتعليم 8) سلطة الطاقة
9) وزارة الداخلية 10) الهيئة العامة للشؤون المدنية 11) سلطة الأراضي وهيئة تسوية الأراضي والمياه
12) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 13) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 14) وزارة الاقتصاد الوطني
15) هيئة المعابر والحدود

سؤال (3) جرائم الفساد في فلسطين

(3-1) من أهم جرائم الفساد التي نص عليها القانون الفلسطيني هي: (إساءة الائتمان، واختلاس المال العام، وإساءة استعمال السلطة، والرشوة، وغسل الأموال، والواسطة). برأيك ما هي الجرائم الأكثر انتشاراً في فلسطين؟

(يرجى اختيار 3 من بين الجرائم التالية الأكثر انتشاراً)

1) إساءة الائتمان
2) اختلاس المال العام
3) إساءة استعمال السلطة
4) غسل الأموال الناجم عن جرائم فساد
5) عدم الإفصاح عن تضارب المصالح[1]
6) الواسطة والمحسوبية
7) الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق
8) المتاجرة بالنفوذ[2]

(3-2) تعتبر الجرائم الخاصة بقطاع الأغذية والأدوية من الجرائم الاقتصادية التي قد ينتشر فيها الفساد. خلال العام 2021 هل تعتقد/ين أنّها:

1. زادت (انتقل إلى السؤال التالي)
2. قلت (انتقل إلى 4-3)

(3-3) الرجاء ترتيب الأسباب التي أدّت إلى ازدياد ظاهرة الفساد في الأدوية والأغذية في فلسطين

(برجاء اختيار أكثر 3 أسباب تؤدي إلى ازدياد انتشار ظاهرة الفساد في الأدوية والأغذية في فلسطين)

1) لا توجد محاسبة وملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم
2) استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغض النظر عن الجرائم
3) قانون العقوبات وقانون حماية المستهلك لا يوفر عقوبات رادعة
4) ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم
5) تشتت وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء

(3-4) برأيك، أيّ العقوبات التالية تعتقد/ين أنّها الأكثر فعالية في ملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء؟

1. إعداد قائمة سوداء معلنة للشركات والجهات المرتكبة لهذه الجرائم
2. سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة لهم
3. سجنهم وتغريمهم
4. جميع ما سبق (للمبحوث: لا تقرأ)

سؤال (4) أسباب انتشار الفساد في فلسطين

الرجاء ترتيب الأسباب التالية حسب الأهمية والتي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين

(يرجى اختيار 3 من بين الأسباب التالية الأكثر تأثيراً)

1) عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون
2) عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية
3) ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد
4) ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد
5) عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين
6) قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد
7) الانقسام السياسي بين الضفة وغزة
8) الحصانة التي يتمتع بها بعض الأشخاص

1 **تضارب المصالح:** عدم الإعلان عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع شخصية، مباشرة أو غير مباشرة، للشخص عند اتخاذ قرار ذي صلة بعمله؛ كأن يكون على سبيل المثال عضواً في لجنة مشتريات أو عطاءات وأن يكون في نفس الوقت شريكاً هو أو أحد أقاربه في إحدى الشركات المتنافسة على نيل العطاء.
2 **المتاجرة بالنفوذ:** قيام الموظف أو أيّ شخص آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتماس أو قبول أيّ مزية غير مستحقة لصالحه أو لصالح شخص آخر، لكي يستغل ذلك الموظف أو الشخص نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية على مزية غير مستحقة.

سؤال (5) الفساد في تقديم الخدمات العامة

5-1) تقدم بعض المؤسسات العامة خدمات أساسية للمواطنين، برأيك في أيّ المجالات والخدمات أدناه تعتقد/ين أنّ الفساد منتشر بشكل أكبر خلال العام 2021؟

(يرجى اختيار 3 من بين الخدمات التي كانت أكثر عرضةً لانتشار الفساد خلال العام 2021)

1) الخدمات الصحية الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية
2) التعيينات والترقيات
3) منح التعليم في الجامعات
4) توزيع المساعدات
5) تقدير الجمارك والضريبة
6) تقديم خدمات المياه
7) منح التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية
8) خدمات الكهرباء
9) خدمات الاتصالات

(5-2) حسب رأيك، يسهل على المواطنين الحصول على المعلومات من السجلات العامة[3]:

1) نعم
2) لا
3) لا رأي / لا أعرف

سؤال (6) الواسطة في الحصول على الخدمات

(6-1) هل توجهت خلال العام 2021 إلى أيّة مؤسسة عامة طالباً/ة لخدمة عامة؟

1. نعم
2. لا (انتقل إلى 3-6)

(6-2) هل اضطررت للاستعانة بالواسطة مقابل حصولك على خدمة عامة خلال العام 2021؟

1. نعم
2. لا

(6-3) يلجأ المواطن لاستخدام الواسطة لأحد الأسباب التالية، برأيك، أهم 3 أسباب من بين ما يلي تدعو لذلك:

1. تقصير الوقت بعدم اتباع الإجراءات البيروقراطية
2. الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد
3. شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدمها لك المعارف
4. ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء للواسطة
5. الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص
6. عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات

(6-4) هل تعتقد/ين بوجود واسطة أو محسوبية في عمليات:

(6-4a) التعيينات والترقيات **في الوظيفة الحكومية العادية**

1. نعم
2. لا
3. لا رأي/ لا أعرف

(6-4b) التعيينات والترقيات في الوظائف العليا

1. نعم
2. لا
3. لا رأي/ لا أعرف

3 السجلات العامة هي: «أيّة ورقة أو مراسلات أو نماذج أو صور فوتوغرافية أو تسجيل صوتي أو خرائط أو أيّة وثائق أو مستندات أو مخطوطات أو ملفات، أو أيّة مواد مقروءة أو ~~أقراص إلكترونية مضغوطة~~ بغض النظر عن شكلها المادي أو خصائصها» أي هي جميع الوثائق **التي لا يتم اعتبارها سرية أو شخصية تتعلق بأشخاص أو لا تتيح فرصة للتنافس.**

سؤال (7) الرشوة

(7-1) هل سبق لك أن دفعت أنت أو أحد أقربائك رشوة أو ميزة (مثل دفع نقد أو هدية أو خدمة... إلخ) لموظف عام أو طُلب منك ذلك مقابل الحصول على خدمة عامة؟

1. نعم 2. لا

(7-2) حسب رأيك، أيّة ثلاثة مجالات أو خدمات هي الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة فيها؟

1) خدمات الصحة 2) خدمات التعليم 3) خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية
5) خدمات الكهرباء 6) خدمات الاتصالات 7) خدمات المياه

سؤال (8) دور الإعلام في مكافحة الفساد

(8-1) كيف تقيّم/ين دور الإعلام الفلسطيني في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2021؟

1. فعّال 2. متوسط الفعالية 3. ضعيف الفعالية 4. لا رأي / لا أعرف

(8-2) من وجهة نظرك، أيّ وسائل الإعلام كانت أكثر فعالية:

1. الإعلام المرئي 2. الإعلام المسموع 3. الإعلام المقروء
4. الإعلام الرقمي (وكالات الأنباء الإلكترونية والإذاعات والفضائيات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي)
5. لا رأي / لا أعرف

سؤال (9)

(9-1) هل تعتقد/ين بوجود فساد في القضاء (المحاكم والنيابة العامة «القضاة وأعضاء النيابة والعاملين فيها»)

1) نعم 2) لا 3) لا رأي/ لا أعرف

تقوم جهات رسمية مكلّفة وفقاً للقانون بمكافحة الفساد في فلسطين (هيئة مكافحة الفساد في الضفة ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال في قطاع غزة وديوان الرقابة المالية والإدارية) ومنحها القانون صلاحيات ومهام للمحافظة على استقلاليتها

A (يسأل في الضفة الغربية فقط)

(9-1A) هل تعتقد/ين بأنّ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) تمارس دورها باستقلالية؟

1. نعم (انتقل إلى A 3-9) 2. لا 3. لا رأي / لا أعرف

(9-2A) في حال كانت الإجابة لا، برجاء اختيار أكثر جهتين تدخلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد من الأكثر للأقل تدخلاً:

1) مكتب الرئيس 2) رئاسة الوزراء والوزراء 3) قادة الأحزاب
4) المحافظون ورؤساء البلديات 5) الأجهزة الأمنية

(9-3A) كيف تقيّم/ين جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) في مكافحة الفساد:

1) فعّالة 2) متوسطة الفعالية 3) غير فعّالة 4) لا رأي / لا أعرف

B (يسأل في قطاع غزة فقط)

(9-1B) هل تعتقد/ين بأن الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) في قطاع غزة تمارس دورها باستقلالية؟

1. نعم (انتقل إلى B 3-9) 2. لا 3. لا رأي / لا أعرف

(9-2B) في حال كانت الإجابة لا، برجاء اختيار أكثر جهتين تدخلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد من الأكثر للأقل تدخلاً:

1) أعضاء المجلس التشريعي 2) النائب العام 3) الأجهزة الأمنية

4) قادة الأحزاب 5) جهات أخرى (حدد: _____)

(B 3-9) كيف تقيم/ين جهود ودور الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ):

1) فعّالة 2) متوسطة الفعالية 3) غير فعّالة 4) لا رأي / لا أعرف

سؤال (10) دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

برأيك، كيف ترى دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد؟

1) فعّالة 2) متوسطة الفعالية 3) غير فعّالة 4) لا رأي / لا أعرف

سؤال (11) الإبلاغ عن الفساد

(11-1) هل تعتقد/ين أنّ المواطنين يقومون عادة بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد، ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) عن حالات الفساد التي يلاحظونها؟

1. نعم 2. لا 3. لا رأي / لا أعرف

(11-2) لو حصل وتعرضت لحالة فساد فهل ستقوم/ين بالإبلاغ عنها للجهات المكلّفة بمكافحة الفساد فيما لو كنت:

(11-2a) شاهداً/ة على فعل فساد 1. نعم 2. لا

(11-2b) ضحية لارتكاب فعل فساد 1. نعم 2. لا

(11-3) هل تعتقد/ين أنّ الإبلاغ عن الفساد:

1. حقٌّ لك أنت حرٌّ في ممارسته 2. واجب عليك القيام به بموجب القانون 3. ممارسة غير محبذة في المجتمع (وشاية... إلخ)

سؤال (12) عدم الإبلاغ عن الفساد

كثير من الأسباب قد تعيق الإبلاغ عن الفساد. (الرجاء اختيار أكثر 3 أسباب تعيق الإبلاغ عن الفساد)

1) عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله
2) عدم معرفة من هي الجهة المخولة باستقبال شكاوى الفساد
3) عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود
4) عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين
5) عدم القدرة على إثبات حالة الفساد
6) القناعة بأنّ الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية
7) ضعف وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة الفلسطينية
8) الخوف من الانتقام
9) عدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد
10) عدم وجود سجلات عامة متاحة للمواطنين

سؤال (13) جهود مكافحة الفساد

(13-1) هل تعتقد/ين بأن جهود مكافحة الفساد في فلسطين؟

1. كافية (انتقل إلى سؤال 14)
2. غير كافية
3. لا رأي / لا أعرف

(31-2) إذا كانت الإجابة على السؤال السابق غير كافية)، برأيك ما هو أهم سبب يعيق جهود مكافحة الفساد في فلسطين؟

1. ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة (عدم نشر معلومات حول قضايا الفساد التي يتم كشفها ومحاسبة مرتكبيها، عدم علم المواطن بهذه الجهود، عدم وعي المواطن بجريمة الفساد وقانون مكافحة الفساد الفلسطيني... إلخ)
2. ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين (ضعف السلطة التشريعية وضعف السلطة القضائية، عدم رؤية المواطن لمحاسبة جدية لكبار المسؤولين).
3. العقوبات التي تطبق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة
4. افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة

سؤال (14) التغيّر في مستوى الفساد

(14-1) باعتقادك هل حصل تغيّر على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2021

1. نعم، ازداد
2. نعم، انخفض
3. لم يتغير
4. لا رأي / لا أعرف

(14-2) هل تعتقد/ين أنّ مستوى انتشار الفساد خلال العام 2022**؟**

1. سينخفض
2. سيزداد
3. سيبقى كما هو
4. لا رأي / لا أعرف

البيانات الديمغرافية:

Age العمر: 1) أقل من 30 2) 30 – 40 3) أكبر من 40

Educ المستوى التعليمي:

1. أمي/ ملم
2. ابتدائي
3. إعدادي
4. ثانوي
5. كلية/ معهد
6. بكالوريوس
7. ماجستير فأعلى

Work الحالة العملية: 1. يعمل 2. لا يعمل

Sector (للعاملين فقط) قطاع العمل:

1. قطاع عام/ حكومي 2. قطاع خاص 3. القطاع الأهلي (NGOs)

4. UNRWA 5. مؤسسات دولية

Income متوسط دخل الأسرة الشهري (بالشيقل):

1) أقل من 1500 2) 2500–1500 3) 3500–2501

4) 4500–3501 5) 5500–4501 6) أكثر من 5500

Telenumرقم الهاتف/ الجوال إن أمكن: _____

ملحق رقم 2: عيّنة الاستطلاع:

		النسبة
المنطقة	الضفة الغربية	%59.5
	قطاع غزة	%40.5
Group Total		%100.0
المحافظة	جنين	%6.6
	طوباس	%1.3
	طولكرم	%4.0
	قلقيلية	%2.3
	سلفيت	%1.6
	نابلس	%8.3
	رام الله	%6.6
	القدس	%8.3
	أريحا	%1.0
	بيت لحم	%4.1
	الخليل	%15.3
	شمال غزة	%7.9
	غزة	%13.8
	الوسطى	%5.8
	خانيونس	%7.9
	رفح	%5.0
Group Total		%100.0
مكان السكن	مدينة	%56.2
	قرية/ بلدة	%25.3
	مخيم	%18.6
Group Total		%100.0

الجنس	ذكر	%49.8
	أنثى	%50.2
Group Total		%100.0
العمر	أقل من 30	%28.4
	30 – 40	%31.7
	أكبر من 40	%39.8
	رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.1
Group Total		%100.0
المستوى التعليمي	أمي/ ملم	%1.0
	ابتدائي	%6.3
	إعدادي	%21.9
	ثانوي	%33.4
	كلية/ معهد	%10.7
	بكالوريوس	%24.6
	ماجستير فأعلى	%2.0
	رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.1
Group Total		%100.0
الحالة العملية	يعمل	%47.4
	لا يعمل	%52.4
	رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.2
Group Total		%100.0
قطاع العمل	قطاع عام/ حكومي	%20.6
	قطاع خاص	%71.7
	القطاع الأهلي (NGOs)	%3.7
	UNRWA	%2.3
	مؤسسات دولية	%1.0
	رفض الإجابة (لا تقرأ)	%0.5
Group Total		%100.0

متوسط الدخل	أقل من 1500	%28.7
	2500-1500	%27.3
	3500-2501	%19.4
	4500-3501	%14.0
	5500-4501	%6.7
	أكثر من 5500	%2.9
	رفض الإجابة (لا تقرأ)	%1.0
Group Total		%100.0

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي -الطابق الأول -شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647

هاتف 022989506 -022974949 فاكس: 022974948

غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث

تلفاكس: 082884767 تلفاكس 082884766

الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition

برنامج أمان بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولكسمبورغ وهولندا / UNDP